وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع: ...../ 2016

قسم : علوم التسيير
الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : إدارة مالية

مذكرة بعنــوان:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية

- ولاية ميلة نموذجا -

مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير (ل.م.د)تخصص " إدارة مالية "

إعداد الطلبة:
- بوعنيقة سمية
- حوار أميرة
- زلاقي إيناس

إشراف الأستاذ:
- حريد رامي

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر و تقدير

نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان لله تعالى الذي هدانا ووفقنا و لولاه لما كنا لنهتدي أبدا، فلك الحمد يا ربنا حتى ترضى ولك الحمد بعد الرضا

وإلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .....نصح الأمة .....إلى نبي الله ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بفائق الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل مؤطرنا " **حريـــد رامـــي**"

الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث وأبدى لنا من النصائح القيمة والتوجيهات التي أفادتنا في عملنا.

وكذا موظفي ومسؤولي الوكالات (ANDI–CNAC–ENSEJ) الذين زودونا بمختلف المعلومات والوثائق التي ساعدتنا لإنجاز عملنا المتواضع

في الأخير كما بدأناها بشكر الله سنختمها بحمده ألف مرة

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا وحبيبنا محمد الأمين أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي أولا وقبل كل شيء إلى سبب وجودي ونجاحي **"والدي العزيزين"**:

إلى نور حياتي ومنبع أمالي وسعادة قلبي إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، إلى التي أقف أمامها عاجزة عن تعداد فضلها علي إليك يا من لا تكفي الكلمات في وصفها ولا شكرها، إليك يا حبيبة قلبي وروحي يامن لا وجود للحياة من دونها، إليك يا مصباح ظلمتي أمي **"مسعودة"** حفظها الله لنا.

إلى من علمني وساهم في تربيتي وسعى جاهدا من أجل أن أكون في أعلى وأفضل المراتب إلى أعز ما أملك أبي الغالي **"عبد القادر"**.

إلى روح أخي الطاهرة الذي فارق وجودي ولم أتحمل بعده عني **"عيسى"**

رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى كل أخواتي وإخواني الأحباء وكل أفراد العائلة وإلى كل الأهل والأقارب وأخص بالذكر من تحملو معي الصعاب وضحكنا وتشاجرنا لتحقيق هذا الهدف زميلاتي في المذكرة أميرة وإيناس

وإلى أحب وأعز صديقاتي اللواتي شاركوني كل مرارة وحلاوة:

"بسمة، خديجة، روفيا، إلهام وريمة"

إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي.

سمية

إهداء

"الحمد لله اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا وأنت تجعل الحزن إن شئت سهلا"

أهدي ثمرة جهدي خلال سنوات دراستي إلى القلب الرحيم الذي رعاني والنبع الحنون الذي سقاني من فيض الحنان،إلى من أخرجتني إلى نور الدنيا ففتحت عيناي على وجهها الجميل الباسم إلى من علمتني أن الحياة كفاح وتعبت لفرحي وفرحت لنجاحي، إلى أغلى ما في حياتي **أمي الغالية "فضيلة"** شفاها الله وحفظها.

إلى من أحمل لقبه بكل افتخار زرع بذرة العلم في صدري وعبد الطريق لراحتي معلمي أبي العزيز **"مصطفى"** أدام الله صحته وحفظه لنا.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى من أنارو البيت ببسمتهم إخوتي أحبتي **"أيمن" "شعيب"** أختي الغالية على قلبي **"ياسمين"** أتمنى لهم النجاح في حياتهم العلمية والعملية.

إلى جداي رحمهما الله وجدتي أطال الله في عمرها وإلى **خالاتي وأخوالي عماتي وأعمامي**.

إلى من تقاسمت معهما عناء هذه الدراسة ودروب هذه الحياة حلوها ومرها صديقاتي وأختاي المخلصتان توأم روحي حبيبتي **"أميرة" و"سمية"**.

إلى كل صديقاتي بسمة، ريمة، سناء، ابنة خالتي وصديقتي **إيمان، فطيمة، سارة**.

إلى كل من أعرفهم ويعرفوني وأحبهم، إلى كل من ساهم في عملنا هذا من قريب أو من بعيد ولو بابتسامة، إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

*****إيناس*****

إهداء

الحمد لله الذي تتم به الصالحات واللهم صلي على سيدنا محمد صلاة تخرجنا من ظلمات الوهم وتكرمنا بنور الفهم.

الشكر لله عزوجل على ما قدمه لي من توفيق وفهم وعمل وإلى قرة العين ...إلى من وضعت الجنة تحت قدميها...التي حرمت نفسها وأعطتني ومن نبعي حنانها سقتني...إلى من وهبتني الحياة أمنتني الحب والحنان ربتني بلطف وعلمتني كلمة الشرف والحياة...إلى تلك المرأة العظيمة...صديقتي وحبيبتي **أمي الحنونة...وردة**.

إلى أعظم الرجال صبرا ورمزالحب والعطاء...إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي وأفنى حياته من أجل تعليمي وتوسمي في درجات العلى والسمو إلى من منحني الدعم إلى ذلك الرجل الكريم وحبيبي **أبي العزيز...عمار**.

إلى من جمعتهم معي ظلمة الرحم إلى من تعلمت معهم كيف أعيش وتقاسمت معهم لحظات الفرح والحزن إخوتي الأحباء وخاصة أخي الغالي نور عيني... **رمزي** وأختي حبيبتي وصديقتي أمل حياتي... **عفاف** وأخي المدلل بسمة حياتي... **أسامة**

إلى كل أفراد العائلة الكبيرة، إلى كل من يحمل لقب حوار

كما أهدي هذا العمل إلى الزميل الذي ساعدنا في إنجاز هذا العمل ...**فارس**

إلى الكتكوتة وصال وحنين وآمينة

إلى صديقاتي **سمية ...إيناس ...بسمة...ريمة...عواطة**

على رفيقتي دربي إلى من شاطراني هذا العمل ...**إيناس ...سمية**

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي إلى من يصعب علينا جميعا فراقهم

****أميرة****

الفهـــــــــرس :

العنوان	الصفحة
دعاء	
شكروتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة العامة	أ،ب،ج،د،هـ
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
المطلب الأول: عوامل صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
المطلب الثاني: المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4
المطلب الثالث: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	7
المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
المطلب الأول: خصائص تتعلق بطبيعة العلاقة بين العملاء والمستخدمين	16
المطلب الثاني: خصائص تتعلق بالإدارة	17
المطلب الثالث: خصائص ناتجة عن الحجم الصغير والمتوسط	18
المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمشاكل التي تواجهها .	21
المطلب الأول: الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
المطلب الثاني: الأهمية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27
الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية المحلية	
المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية	35
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية	35
المطلب الثاني: دوافع الإهتمام بالتنمية المحلية	38
المطلب الثالث: أهداف ومقومات التنمية المحلية	39
المبحث الثاني: أجهزة التنمية المحلية،إستراتجياتها، ومعوقاتها	43

الفهرس :

المطلب الأول: أجهزة التنمية المحلية	43
المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية	44
المطلب الثالث: استراتيجيات و معوقات التنمية المحلية	46
المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية	50
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقيق التنمية المحلية من الجانب الإقتصادي.	50
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية من الجانب الإجتماعي	52
الفصل الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية ميلة	
المبحثالأول:واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	57
المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	57
المطلب الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها في الجزائر	60
المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمشاكل التي تواجهها	62
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	62
المطلبالثاني:المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	68
المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية بولاية ميلة	72
المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها بولاية ميلة	72
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة	83
الخاتمة العامة	90
الملخص	-
قائمة المراجع	-
الملاحق	-

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	تباين أحجام المنظمات الصغيرة في دول مختلفة	5
2-1	معيار تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف اللجنة والأمم المتحدة والتجارة	8
3-1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للإتحاد الأوروبي	9
4-1	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
5-1	تصنيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض الدول النامية	11
6-1	معيار تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الأردن	12
7-1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في بلدان جنوب شرق آسيا	14
8-1	تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات	15
1-2	حركة الهجرة في ولاية سطيف (1987-1998-2008)	52
1-3	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2012)	61
2-3	حجم مساهمة العمالة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلل الفترة –(2002-2012)	63
3-3	تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني (2007-2011)	64
4-3	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق القيمة المضافة	65
5-3	أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات (2011-2012)	66
6-3	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أهم 10 ولايات للفترة (2009-السداسي الأول من 2012)	67
7-3	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاطات الإقتصادية لسنة 2010	73
8-3	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاطات الإقتصادية لسنة 2011	74
9-3	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاطات الإقتصادية لسنة 2012	77
10-3	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاطات الإقتصادية لسنة 2013	79
11-3	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط الإقتصادي	81
12-3	تمركز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب بلديات الولاية	82
13-3	حصيلة التشغيل للسنوات 2008-2009-2010-2011 على مستوى ولاية ميلة	84
14-3	حصيلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بداية من 2004/04/01 إلى غاية 2015/12/31.	86
15-3	الملفات المصادق عليها من طرف لجنة الإنتقاء و الإعتماد إلى غاية 2015/12/31	86

قائمة الأشكـــال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-3	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الإقتصادي لسنة 2010	74
2-3	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الإقتصادي لسنة 2011	76
3-3	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الإقتصادي لسنة 2012	78
4-3	توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الإقتصادي لسنة 2013	80

قائمـــــةالملاحق:

رقم الملحق	إسم الملحق
1-3	جدل حصيلة التشغيل للفترة من 2008 -2011
2-3	جدول يمثل حصيلة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من 2004 إلى 2015.
2-3	جدول يمثل الملفات المصادق عليها من طرف لجنة الإنتقاء و الإعتماد

المقدمة العامة

المقدمة العامـــة :

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، نظرا للدور الهام الذي تؤديه في ضمان استمرار التنمية المحلية، حيث تسعى الكثير من دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية لتحسين جو المناخ الإستثماري لهذه المؤسسات نظرا لما تملكه من محفزات إستثمارية كبيرة وغير مكلفة، وكذلك القدرة على الإبتكار والتطوير، كما أنها قادرة على توسيع حركية النشاط الاقتصادي للدول خاصة تلك التي اعتمدتها لتحقيق قفزتها التنموية، والعمل على إيجاد جميع المتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي مكانة بارزة على الصعيدين المحلي والدولي.

في حين تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل الأكثر عملية أمام الدول وخاصة النامية لتحقيق معدلات النمو لتجاوز المعوقات الاقتصادية والاجتماعية التي تعترضها ومحاربة التشوهات البيئية، حيث تؤدي هذه المؤسسات دورا هاما في التنمية المحلية لما لها من مزايا تؤهلها على الانتشار والتوطن في جميع أقاليم الدولة، مما يساعد على توسع الأنشطة الاقتصادية والعمل على خلق نمو متوازن، وفي هذا السياق يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها علاقة وطيدة بالتنمية المحلية نظرا لما تحققه من أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية، وهذه الأهداف ترتبط بمجموعة الحاجات التي لا بد من إنشائها أو المطلوب تحققها، إلا أن دعم وتطوير هذه المؤسسات يعتمد على حاجة دائمة متزايدة للموارد المالية لخلق تنمية محلية ذاتية.

والجزائر كمثيلاتها من الدول التي سعت منذ إستقلالها بالإهتمام بهذا النوع من المؤسسات من أجل دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة، تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، والتي كان من نتائجها بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عجزت عن تحقيقها أقطاب النمو الأخرى، فهي تهتم بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تحدث في العالم الإقتصادي، ولهذا تحاول دائما الإرتقاء بهذه المؤسسات على جميع الأصعدة المحلية والدولية ومحاربة جميع إخلالاتها الهيكلية التي تواجهها مختلف مناطقها الجغرافية، وبإعتبار أن ولاية ميلة من المناطق التي تسعى فيها الجزائر إلى دعم التنمية المحلية من خلال الإستفادة من الإمكانيات التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن اعتبارها من العوامل التي تدفع بالولاية إلى اللحاق بالركب الذي تهدف الجزائر الوصول إليه ألا وهو التنمية المحلية.

إشكالية البحث:

إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحاول استغلال كل إمكانياتها من أجل الحفاظ على استمراريتها، كما تحاول في نفس الوقت مواجهة التحديات والعراقيل التي تفرضها البيئة الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني ذلك من خلال تبني إستراتيجية تهدف إلى ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتحقيق تنمية محلية. وانطلاقا من هنا فإن الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول تساؤل رئيسي وهو: **ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية ؟**

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي تساؤلات فرعية تتمثل في الآتي:

– ما هي الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجعلها أكثر فعالية في تحقيق التنمية المحلية ؟

– ماهو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

– ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة في تحقيق التنمية المحلية ؟

فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة السابقة يتم الإعتماد على الفرضية الرئيسية التالية:

" **للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في تحقيق التنمية المحلية**".

إن إثبات أو نفي هذه الفرضية سيتم من خلال إثبات أو نفي مجموعة من الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الأولى: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص تجعلها قادرة على توفير مناصب العمل، الحد من الفقر، واستغلال الموارد المحلية.

الفرضية الثانية: رغم الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية، إلا أن محيطها لا يزال يتميز بالعديد من المشاكل التي تعرقل نشأتها ونموها.

الفرضية الثالثة: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة معتبرة في توفير مناصب العمل، والحد من الفقر، واستغلال الموارد بولاية ميلة.

أهمية البحث :

يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة ندرجها في النقاط التالية:

– وضع مختلف الأسس النظرية والتطبيقية المستمدة من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية.

– الأهمية البالغة التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية على جميع الأصعدة المحلية والدولية.

– نظرا لأن التنمية المحلية أصبحت من الركائز الأساسية لعملية تحقيق قواعد التنمية المحلية الكاملة.

– الإهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات والإمكانيات التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع على جميع الأصعدة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

– معرفة مختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية.

– إبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية.

– محاولة التعرف على واقع هذه المؤسسات في الجزائر بصفة عامة وإبراز دورها في التنمية المحلية في ولاية ميلة بصفة خاصة.

دوافع اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية –ولاية ميلة نموذجا–" يعود إلى عدة أسباب:

– الأهمية التي اكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة.

– رغبتنا لمعرفة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية على المستوى المحلي

– رغبتنا في الذهاب إلى مختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة مدى مساهمتها في التنمية المحلية بولاية ميلة.

– ميولنا الشخصي لدراسة هذا الموضوع.

منهج البحث:

من أجل إرساء مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومضمون التنمية المحلية اعتمدنا على المنهج الوصفي كمنهج رئيسي وذلك فيما يتعلق بوصف كل ما هو خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال دراسة الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التنمية المحلية وتحليل هذه الإحصائيات.

أدوات الدراسة:

تتمثل الأدوات المستعملة لإجراء هذه الدراسة فيما يلي:

– الإطلاع على المراجع باللغة العربية وعلى مختلف الدراسات والأبحاث السابقة والمجلات والملتقيات التي لها علاقة بموضوع بحثنا.

– المقابلات الشخصية الرسمية وغير الرسمية لغرض تجميع البيانات والمعلومات التي تساعدنا للحصول على مختلف التوضيحات.

خطة البحث:

اعتمادا على المنهجية السابقة من أجل بلوغ الأهداف النظرية والعملية لهذه الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول رئيسية:

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي المبحث الثاني خصائصها ثم المبحث الثالث نعالج فيه أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكلها.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية المحلية

تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية، الأول يخص ماهية التنمية المحلية والثاني يضم مختلف أجهزة التنمية المحلية،استراتيجياتها ومعوقاتها أما فيما يخص المبحث الثالث فحاولنا فيه التعرف على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية.

الفصل الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية ميلة.

تناولنا من خلاله ثلاثة مباحث فالمبحث الأول تعرفنا فيه على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والثاني أهمية هذه المؤسسات في الجزائر والمشاكل التي تواجهها وأخيرا واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بولاية ميلة.

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمهيد الفصل:

يرتكز الإقتصاد العالمي على مدى تقدم وتطور المؤسسات الإقتصادية والدور الإقتصادي والإجتماعي الذي يمكن أن تلعبه هذه الأخيرة، والملاحظ أن الدول المتقدمة تعطي أهمية بالغة لمؤسساتها، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ولقد بدأ الإهتمام أكثر فأكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة، وقد رافقه تدهور في الأوضاع المالية لغالبية البلدان خاصة النامية مما أضعف من قدرتها الإستثمارية وبالتالي عدم القدرة على إنشاء مؤسسات كبيرة، ولقد تزايدت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الإقتصادية المعاصرة بالنظر للدور الإقتصادي والإجتماعي الذي أصبحت تلعبه ونتيجة لتميزها عن المؤسسات الكبيرة بمجموعة من الخصائص، ولهذا سنحاول أن نتطرق إلى مختلف التعاريف لهذه المؤسسات مع تحديد المعايير التي تضبط التعاريف المختلفة لها وأهم الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، ثم بعد ذلك نقوم بتحديد أهميتها الإقتصادية والإجتماعية وأهم التحديات التي تواجهها.

ومن أجل الإحاطة قدر الإمكان بمختلف جوانب هذا الفصل، إرتأينا تناوله في المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطـــة

إن ما يقودنا إلى معرفــة المؤسسات الصغيرة والمتوسطـــة هو محاولة تحديد مفهومها الذي شغل تفكير العديد من الباحثيـن والمهتمين بتنميتها فهو يختلف من دولة إلى أخرى وظروفها الإقتصادية والإجتماعية وهذا راجع إلى اختلاف المعايير الكمية والنوعية التي اتفق عليها لتحديد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطـة، ولهذا سنحاول التطرق إلى الصعوبات التي تعيق ذلك، ثم نقوم بتحديد المعايير التي تعتمد عليها لتحديد مفهوم المؤسسات ثم ندرج بعض التعاريف المختلفة.

المطلب الأول: عوامل صعوبـة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطـة

هناك صعوبات لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطـــة، وهذا راجع إلى الإختلاف الكبير في نظرة كل الدول ذات مستويات تنمية مختلفة، ويمكن إرجاع صعوبة إعطاء التعريف الموحد لهذه المؤسسات إلى ثلاثـة عوامل أساسية هي:

الفرع الأول: العوامل الإقتصادية

أولا- إختلاف مستويات النمو: ويرجع ذلك إلى التباين في درجة النمو والتطور التكنولوجي المستعمل في كل دولة، وتختلف المؤسسات الصغيرة من بلد إلى آخر، بحيث أن المؤسسة الصغيرة في اي بلد مصنع ذات درجة نمو عالية في مختلف الميادين كاليابان، بريطانيا، الو.م.أ تعتبر كبيرة بالنسبة للبلدان النامية ذات درجة نمو ضعيفة كالجزائر أو ليبيا، وهذا ما يفسر غياب تعريف موحد في جميع الدول[1]

ثانيا- تنوع الأنشطة الإقتصاديـــة: تختلف تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى آخر لإختلاف الحاجة للعمالة ورأس المال، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامتها أو لتوسعها وعدد كبير من العمالة المؤهلة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدمية على الأقل بنفس الدرجة ويمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبيرة في قطاع التجارة بحكم استثماراتها وعدد عمالها وتنظيمها بينما تعتبر صغيرة في قطاع الصناعة[2].

---

[1] – محمد عجيلة وآخرون، **أبجديات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات ص و م الجزائرية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر 5-6 ماي 2013، ص 7.

[2] – قزال أحلام، **دور نظام المعلومات في التسيير الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2011، ص44.

ثالثا- اختلاف فروع النشاط الإقتصادي: يختلف النشاط الإقتصادي وتنوع فروعه التجارية وينقسم إلى: تجارة بالتجزئة وتجارة بالجملة، وأيضا على مستوى الإمتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع وتختلف كل مؤسســـة حسب النشاط المنتمية إليه وأحد فروعه وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للإستثمار، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطــة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال التجارة أو الصناعة الغذائية[1].

الفرع02: العوامل التقنية

يتمثل العامل التقني في مستوى الإندماج في المؤسسات فكلما كانت المؤسســـة أكثر اندماجا كلما كانت عملية الإنتاج أكثر توحدا وتمركزا في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسة إلى الكبر والتوسع، بينما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزأة وموسعة على عدد من المؤسسات فإن ذلك يؤدي إلى ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة[2]

الفرع03: العوامل السياسية

وتتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطــة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتدليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والإستراتيجيات التنمويــة والمهتمين بشؤون هذا القطاع، إن محالة إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطـة يتجاوز الصعوبات السابقة يمر عبر مجموعة من المعايير المستخدمة في ذلك وهذا ما سيتم معالجته في المطلب الثاني[3].

المطلب الثانـي:المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتم دراسة قضية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على جملة من المعايير يمكن الاستناد عليها فمن جهة هناك المعايير الكمية ومن جهة أخرى معايير نوعية والتي تكمن مشكلتها في صعوبة الإختيار المناسب بينها.

---

[1] – طالبي خالد، **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات ص و م**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التمويل الدولي للمؤسسات النقدية والمالية، جامعة منثوري قسنطينة،2010 / 2011، ص 3.

[2] – الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية والواقع والمعوقات**، مجلة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011، ص 61.

[3] – رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة 2008، ص ص15،16.

الفرع01: المعايير الكمية

وذلك بالإعتماد على ثلاثـــة معايير نذكرها فيما يلي:

أولا- معيار عدد العمال: يعتبر عدد العمال بالمؤسســـة أحد معايير التفرقة بين المؤسسات الصغيرة المتوسطة والمؤسسات الكبيرة الحجم، ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير شيوعا في الإستخدام نظرا للسهولة التي تكتنف عملية قياس الحجم بواسطته، خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي غير أن هذا المعيار تعرض للعديد من الإنتقادات من أهمها أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى وجود متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسة، كما أنه لا يعكس الحجم الحقيقـــي لها[1].

يمكننا أن نلاحظ التباين في الدول المختلفة من خلال الجدول التالـــي:

الجدول رقم1-1: تباين أحجام المنظمات الصغيرة في دول مختلفـــــة

الدولة	المنظمات الصغيرة
الولايات المتحدة الأمريكيـــة	5-200 عامل
بريطانيا	5-100 عامل
إيطاليا	1-10 عمال
الوكالة الأوروبيـــة	10-99 عامل
أمريكا اللاتينية	5-49 عاملا
اليابان	أقل من 300 عامل
الهند	أقل من 100 إذا كانت غير مجهزة بالآلات الكهربائية أقل من 500 عامل إذا كانت مجهزة بالآلات الكهربائية
ماليزيا	أقل من 50عاملا ـ
سنغافورة	أقل من 100 عامل

المصدر: فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، الطبعة الإولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2006، ص63.

ثانيا- معيار رأس المال: يعتبر معيار رأس المال أحد المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجيـــة للمؤسسة، ويختلف هذا المعيار من

[1] – زراية أسماء، آثار سياسة التأهيل، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطـــة على النمو الإقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماستير أكاديمي تخصص: نقود ومالية المؤسسات، جامعة منتوري، قسنطينة،2011، ص8.

دولة إلى أخرى ومن قطاع إنتاجي إلى آخر، فعلى مستوى بعض الدول الآسيوية (الفلبين،الهند،كوريا الجنوبية وباكستان) فإن حجم رأس مال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما بين 35 إلى 200 ألف دولار، أما في بعض الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار[1].

ثالثا- معيار التكنولوجيا وأسلوب الإنتاج: هو عادة ما يقترن بمعيار عدد العمال وقد يرجع ذلك إلى اعتبار أن حجم المؤسسة هو المحصلة النهائية لتفاعل كل من عنصري العمل والآلات المستخدمة فيه، فكلما كانت هذه المحصلة صغيرة مقارنة بمثيلاتها كانت المؤسسة صغيرة [2].

الفرع01: المعايير النوعية

من خلال تعرفنا على المعايير الكمية سوف نتطرق إلى التعرف على مجموعة من المعايير النوعية وذلك وصولا إلى تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل المعايير النوعية فيما يلي:

أولا- معيار الإستقلالية: أي استقلالية الإدارة والعمل، فالقرارات تتخذ من طرف المدير أو المالك دون أي تدخل من أطراف أو هيئات خارجية أخرى، كما يتحمل صاحب المؤسسة المسؤولية اتجاه الغير[3].

ثانيا- معيار الملكية: ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقود في مجملها إلى القطاع الخاص في شكل شركات (أشخاص وأموال)، حيث أن النسبة الكبيرة منها عبارة عن مشروعات فردية وعائلية[4].

ثالثا- معيار المسؤولية: من حيث مدى تنوعها أو تحديدها فالمسؤولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة ونهائية للمالك، بحيث هو صاحب القرارات داخل المؤسسة له دور في التأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة، يجمع بين عدة وظائف في آن واحد[5].

---

[1] – غالم عبد الله، سبع حنان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الإقتصاد الوطني**، مداخلة مقدمة إلىالملتقى الوطني واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي ،الجزائر،5-6ماي 2013، ص26.

[2] – زراية أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

[3] – طبشي وهيبة، **الإستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية لدى المؤسسات ص و م**، تخصص : مؤسسات ص و م، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2012/2011، ص 23.

[4] – قريشي محمد الأخضر، **التمويل الإسلامي كتوجه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير مالية المؤسسة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 4.

[5] – قريشي محمد الأخضر، **مرجع نفسه**، ص 4.

رابعا- معيار الحصة من السوق: إذا لم تستطع المؤسسة زيادة تصريف منتوجاتها مهما فعلت، فالأفضل أن يبقى حجم المؤسسة في حدود السوق وغالبا ما تتميز المؤسسات التي لها أسواق صغيرة بالحجم الصغير والتي لها أسواق كبيرة بالحجم الكبير، وعموما ما نجد أن حجم المؤسسة يتوقف على طبيعة الطلب، فإذا كان كبيرا وثابتا ويتوقع أن يرتفع في المستقبل أو ينخفض فإن حجم المؤسسة له ما يبرره[1].

خامسا- معيار محلية النشاط: ويقصد به النطاق المكاني الذي تمارس فيه المؤسسة نشاطها وخصوصا نشاط الإنتاج[2].

المطلب الثالث: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مازال تحديد تعريف موحد ومعتمد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يثير جدلا من ناحية اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في كل بلد لتباين الإمكانيات والموارد ومستويات وظروف التطور الإقتصادي ومراحل النمو والتقدم التكنولوجـــي من دولة إلى أخرى، فبعض المؤسسات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم في بعض الدول المتقدمة قد تقيم ضمن المشاريع كبيرة الحجم في دول نامية ضعيفة، ولهذا سوف نتطرق لمجموعة من التعاريف في بعض الدول المتقدمة والنامية وبعض المنظمات كما هو موضح فيمايلي:

الفرع01: تعريف الولايات المتحدة الأمريكية

تختلف تعاريف المؤسسات في الو.م.أ حسب رؤية كل منظمة أو هيئة مهتمة بالقطاع وفيما يلي أهم التعاريف في هذا البلد:

أولا- تعريف البنك الإحتياطـــي الفدرالـي: يضع البنك تعريفا محددا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطـة يرتكز على أساس تقديم المساعدات لها، فيعرفها على أنها: "المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق"[3].

ثانيا- تعريف إدارة المؤسسات الصغيرة الأمريكية: تعتمد هذه الإدارة جملة من المعايير لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطـــة من أجل تقديم التسهيلات والمساعدات الحكومية وإعفائه جزئيا من الضرائب، ومن بينها مايلي: استقلالية الإدارة والملكية، محدودية نصيب المنشأة من السوق، أن لا يزيد عدد العمال عن مائتين وخمسين عامل بالنسبة للمؤسسة الصغيرة وأن لا يتجاوز

[1] – محمد عجيلة وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

[2] – الطيب داودي، **مرجع سبق ذكره**، ص 62.

[3] – رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

ألف وخمس مائة عامل في بعض الأحيان، إجمالي الأموال المستثمرة لا يتجاوز تسعة مليون دولار كشرط لا تزيد القيمة المضافة عن أربعة ونصف مليون دولار وأن لا تتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الماضيين أربعة مائة وخمسين ألف دولار[1].

ثالثا- التعريف حسب قانون الأعمال الصغيرة لسنة The small Business Act1951:

وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون بأنها:" تلك المؤسسات التي تكون مسيرة بطريقة مستقلة، وهي مملوكة لشخص مقاول أو مبادل Entrepreneur مستقل، وليس لها وضعية مسيطرة في السوق" [2].

رابعا- تعريف لجنة الأمم المتحدة والتجارة: حيث عرفت المؤسسات المصغرة هي التي توظف أقل من 19 عامل والصغيرة بأنها تلك التي توظف 20 إلى 100 عامل فأقل أما المؤسسات المتوسطة فهي توظف من 100 إلى 500 عامل[3].

الجدول رقم1-2: معيار تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف اللجنة

عدد العمال السنوي	أصناف المؤسسات
أقل من 19 عامل	المصغرة
من 20 إلى 100 عامل	الصغيرة
من 100 إلى 500 عامل	المتوسطة

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على البيانات السابقة.

الفرع 02: تعريف الإتحاد الأوروبي

يعتمد تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 1996 على ثلاثة مقاييس أساسية هي: مقياس عدد العمالة، رقم الأعمال أو الميزانية السنوية، درجة استقلالية المؤسسة، وتعرفها بأنها:

المؤسسة المصغرة: هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء.

المؤسسة الصغيرة: هي تلك التي توافق معايير الإستقلالية، وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

[1] – طالبي خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

[2] – طالبي خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

[3] – ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2012، ص14.

وقد تم تبني رقم أعمال جديد في بداية جانفي 2005 كما هو موضح في الجدول التالي[1].

جدول رقم1-3: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسط وفقا للإتحاد الأوروبي

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون أورو)	قيمة أصول الميزانية (مليون أورو)
المؤسسات المصغرة	أقل من 10 عمال	أقل من 10	أقل من 02
المؤسسات الصغيرة	10-49 عامل	10 ≤ رأ < 50	2 ≤ ق م أ < 10
المؤسسات المتوسطة	50-250 عامل	50 ≤ رأ < 250	10 ≤ ق م أ < 40

المصدر: شوية أعراب، **دور نظام المعلومات الإدارية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2011/2010 ص4.

الفرع 03: تعريف فرنسا

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطـــة في فرنسا، بأنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز رأس مالها 5 مليون فرنك فرنسي، وعدد العمال لايفوق 500 عامل، بالنسبة للمؤسسات الصناعية وأقل من 20 عامل للمؤسسات الخدمية[2].

الفرع 04: تعريف بريطانيا

أكدت بعض التعريفات أنه لا يجب أن لا يزيد حجم المبيعات السنوية عن 1,25 مليون جنيه إسترليني وأن لا يقل عدد العمال عن 50 عامل أسبوعيا وأن تتم إدارة المشروع عن طريق أصحاب المشروع وأن يكون نصيب المشروع من السوق محدود.

كما ورد في القانون البريطاني لمواصفات المشروعات الصغيرة أنها مشروعات مستقلة ومملوكة من شخص واحد أو عدة أشخاص لكن ليس لها القدرة على السيطرة على سوق صناعتها التي تعمل على حقلها[3].

---

[1] – شوية أعراب، **دور نظام المعلومات الإدارية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر في علوم التسيير ، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2010، ص4.

[2] – كمال قاسمي، **متطلبات تأهيل نظم إدارة الجودة في المؤسسات ص و م الجزائرية** ، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، العدد 9، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2009، ص 168.

[3] – بن دادة خير الدين، **الحوكمة كآلية لتحسين الآداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص: تسييير المؤسسات ص و م ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011 /2012، ص 26.

الفرع 05: تعريف اليابان

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها الوحدات التي يعمل بها أقل من 200 عامل أما في الوحدات التي يعمل بها 20 عامل فأقل فتعرف على أنها المؤسسات الصغيرة جدا فيختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعة[1].

جدول رقم1-4: تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	أقل من 100 مليون ين	300 عامل أو أقل
مؤسسة التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100 عامل أو أقل
مؤسسة التجارة بالتجزئة و الخدمات	أقل من 10 مليون ين	500 عامل أو أقل

المصدر: زوتية محمد الصالح، **أثر التغيرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص4.

الفرع 06: تعريف منظمة العمل الدولية

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعا وخدمات" وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في الدول النامية وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها قد يستأجر عمالا أو حرفيين ومعظمهم يعمل برأس مال ثابت صغير وتستخدم كفاءات ذات مستوى منخفض، وعادة ما تكون مداخيلها غير منتظمة وتوفر فرص عمل غير مستقرة وتدخل ضمن القطاع غير الرسمي وهي غير مسجلة ولا تتوافر عنها بيانات في الإحصاءات الرسمية[2].

[1] – نذيرة بوزيد، **دور المسير في تسيير الكفاءات البشرية بالمؤسسات ص وم**، مذكرة مقدمة لإستكمال نيل شهادة الماستر، تخصص:تسيير المؤسسات ص و م جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011، ص 8.

[2] – شوية أعراب، **مرجع سبق ذكره**، ص4.

الفرع 07: تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطـــة

ويعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا على عدد العمال، ويصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل أقل من 10 عمال، والمؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل بها ما بين 10 إلى 50 عامل، أما التي تشغل ما بين 50 إلى 100 عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة، وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة[1].

الفرع 08 : تعريف السودان

تعرف الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السودان بأنها المنشآت الصناعية التي يعمل بها 30 عاملا ولا يتعدى رأس مال المستثمر فيها عن 76 ألف دولار متضمنا المباني والأراضي وهناك بعض دول جنوب شرق آسيا تستخدم معيار العمالة ورأس المال لتعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي[2].

جدول رقم1-5: تصنيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض الدول النامية

الدولة	عدد العمال	الأصول الثابتة
أندونيسيا	أقل من 19	500,000 روبية
ماليزيا	أقل من 25	250,000 دولار ماليزي
تايلاند	أقل من 50	أقل من 02 مليون
سنغافورة	أقل من 50	250,000 دولار سنغافورة

المصدر: برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص، مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2011 /2012، ص 29.

[1] – مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة ة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2008، ص 6.

[2] – برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية دولية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2011 /2012، ص 29.

الفرع09: تعريف الأردن

بحسب تصنيف الجمعية العلمية الملكية (الأردن) بحسبه أن المشروعات الصغيرة، تلك التي تشغل من 1-19 عاملا بينما تعتبر المشروعات التي شغلت 20-99 عاملا مشروعات متوسطة وما تجاوز ذلك أعتبر مشروعا كبيرا[1].

جدول رقم1-6: معيار تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الأردن

أصناف المؤسسات	عدد العمال السنوي
الصغيرة	من 1-19 عاملا
المتوسطة	من 20 إلى 99 عامل
الكبيرة	أكثر من 99 عامل

المصدر: من إعداد الطالبات استنادا على البيانات السابقـة.

الفرع10: تعريف لبنان

يتم تعريف المؤسسات وتصنيفها في لبنان بالإعتماد على معيار حجم العمالة كمايلي[2]:

مؤسسة صغيرة الحجم: من 01 إلى 05 موظفين.

مؤسسة متوسطة الحجم: من 6 إلى 500 موظف.

مؤسسة كبيرة الحجم: أكثر من 500 موظف.

الفرع11: تعريف كندا

يستخدم في كندا مصطلح الأعمال الصغيرة والمتوسطة وحسب القانون التشريعي لكندا تعرف هذه المؤسسة كمايلي:" المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي المشروع الذي ينفذ أو على وشك التنفيذ في كندا بغرض الكسب أو الربح وذو عائد سنوي إجمالي أقل من 05 مليون دولار في العالم المالي للمشروع، ويقل عدد العاملين به عن 500 عامل في المؤسسة الصناعية وأقل من 50 عامل في

[1] – قزال أحلام، **مرجع سبق ذكره**، ص 45.

[2] – طالبي خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

المؤسسة الخدمية، ويستثنى من هذا التعريف المؤسسات الزراعية وأي عمل هدفه خدمة الأعمال الخيرية أو الدينية[1].

الفرع12: تعريف الهند

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها المنشآت التي توظف أقل من 50 عامل إذا استخدمت تلك المؤسسات آلات وأقل من 100 عامل إذا لم تستخدم الآلة ولم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500 ألف روبية[2].

الفرع 13: التعريف الوصفي

اتفق معظم الباحثين في هذا المجال أن المشروع الصغير والمتوسط يجب أن يستوفي الشروط النوعية الآتية[3]:

أولا- محدودية الحصة التسويقية: المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تحتل حصة سوقية صغيرة ومحدودة ولا يمكنها التأثير على أسعار السلع والخدمات المقدمة.

ثانيا- استقلالية المشروع: تتميز المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة بأن صاحب المؤسسة لديه استقلالية كاملة في إدارة شؤون مؤسسته وليس عليه أن يعود لجهة أعلى منه إداريا عند اتخاذ قرار ما.

ثالثا- فردية وشمولية الإدارة: إن صاحب المشروع يمارس أو يشارك في جميع أو معظم المهام الإدارية، حيث لا يوجد النمط الإداري المتبع في الشركات الكبيرة والذي يسمح بتفويض أشخاص آخرين من ممارسة مهام إدارية أخرى.

الفرع 14: تعريف دول جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في دراسة قام بها إتحاد شعوب بلدان جنوب شرق آسيا (ASEAN) اعتمد كل من بروش

وهيمتر على معيار حجم العمال في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة والتي عرفها كمايلي[1].

---

[1] - ياسين أم الخير ، **دور المؤسسات ص و م الفلاحية في التنمية الإقتصادية المحلية**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات ص و م جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2010، ص 44.

[2] – طبش وهيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

[3] – نبيل جواد، **إدارة و تنمية المؤسسات ص و م في الجزائر**، الطبعة الأولى، الجزائرية للكتاب، الجزائر 1428هـ /2007م، ص 28.

جدول رقم1-7: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في بلدان جنوب شرق آسيا

المعيار التصنيف	عدد العمال
المؤسسات المصغرة	من 1 إلى 9 عامل
المؤسسات الصغيرة	من 10 إلى 49 عامل
المؤسسات المتوسطة	من 50 إلى 99 عامل
المؤسسات الكبيرة	100 فأكثر

المصدر: مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص: استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة،جامعة فرحات عباس سطيف، 2009/2008،ص 6.

الفرع 15: تعريف هولندا

رغم غياب تعريف رسمي في هولندا إلا أن الإجراءات التنظيمية التي تضمنها كل من قانون المؤسسات والإجراءات المتعلقة بالتوقف عن النشاط والقانون الخاص بالرسم على رقم الأعمال تعتبر كافية لرسم الحدود التي تفصل بين مختلف أصناف المؤسسات وذلك حسب طبيعة نشاطها، فتعد مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل منشأة تشغل 100 عامل أو أقل وتنتمي إلى أحد الفروع التالية:الصناعة والبناء والتجهيز، التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة والنشاط الخدمي من الفندقة والمطاعم، النقل والتخزين والإتصال والتأمين[2].

الفرع16: تعريف مصر

حسب القانون المصري رقم 04 لسنة 2004، تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أنها شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا إقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا بحيث لا يتجاوز رأس مالها مليون جنيه ولا يقل عن خمسين ألف جنيه في حين لا يزيد عدد العاملين فيها عن 50 عاملا[3].

الفرع17: التعريف الجزائري

إن التعريف المعتمد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ينص على مايلي:" تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وصفها القانوني

[1] – مشري محمد الناصر، **مرج سبق ذكره**، ص 7.

[2] – صالحي سامي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصادية المالية والبنوك، جامعة العقيد أكلي محند أو الحاج بالبويرة، 2015/2014، ص 12.

[3] – ياسين أم الخير، **مرجع سبق ذكره**، ص 9.

بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، فهي تشغل من 01 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وهي تحترم معايير الإستقلالية".وتفصيل ذلك كمايلي[1]:

أولا- المؤسسة المصغرة: جاء تعريف المؤسسة المصغرة في المادة السابعة من القانون بأنها مؤسسة تشغل ما بين 1-9 أفراد وتحقق رقم أعمال يقل عن 20 مليون دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 مليون دينار جزائري[2].

ثانيا- المؤسسة الصغيرة: هي التي تشغل ما بين 10-49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دج[3].

ثالثا- المؤسسة المتوسطة: هي مؤسسة تشغل ما بين 50-250 شخص أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مليون دينار[4].ويمكن تلخيص هذه التعريف في الجدول التالي:

الجدول رقم1-8: تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مج الميزانية السنوي
مؤسسة مصغرة	9-1	< 20 مليون دج	< 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	49-10	< 200 مليون دج	< 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	250-50	200 مليون-2مليار دج	500-100 مليون دج

المصدر: حسين رحيم، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنلوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2، جامعة الأغواط، الجزائر 2003، ص 162.

وأخيرا من خلال تطرقنا إلى تعاريف مختلف الدول المتقدمة والنامية للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، يمكن إعطاء تعريف شامل لها كمايلي:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المنشأة المستقلة في تسييرها وإدارتها وملكيتها وتحتل حصة سوقية صغيرة ومحدودة، وتمارس أنشطة إقتصادية، خدمية وإنتاجية تعتمد على رأس مال محدد.

[1] – بن دادة خير الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.
[2] – قزال أحلام، **مرجع سبق ذكره**، ص 45.
[3] – شوية أعراب، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.
[4] – الطيب داودي، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المنظمات بشكل عام، فهي تحتل أهمية كبيرة لدى المستثمرين الخواص وسنحاول تناول أهمها فيمايلي:

المطلب الأول: خصائص تتعلق بطبيعة العلاقة بين العملاء والمستخدمين.

يمكن تناول في هذا المطلب مجموعة من الخصائص المتعلقـة بطبيعة العلاقة بين العملاء والمستخدمين وتتمثل فيمايلي:

الفرع01: الطابع الشخصي لخدمة العميل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقلة عدد العاملين فيها ومحلية النشاط هذا يؤدي إلى وجود نوع من الألفة والمودة والعلاقة الطيبة بين المؤسسة والعملاء، ورفع التكلفـة وتجاهل الألقاب الرسمية عند الحديث، ومن المزايا الهامة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها تتفوق على المؤسسات الكبيرة هي العلاقات الشخصية[1]، وهذا ما يخلق نوع من الخصوصية بين صاحب المؤسسة، والعميل ويرجع تفضيل العملاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان إلى هذه الخصوصية المتمثلة في الطابع الشخصي في التعامل وتقديم المنتج أو الخدمة بصورة شخصية وقد يكون هذا الأمر السبب الرئيسي في توقيف التعامل مع هذه المؤسسات إذا أساء أصحابها أو ممثلوها التعامل مع أحد العملاء دون أن يولي أهمية لنوع ووجودة المنتوج أو الخدمة واحتياجـــه إليها[2].

الفرع02: المعرفة التفصيلية للعملاء والسوق

إن المعرفة الشخصية للعملاء تجعل من الممكن التعرف على احتياجاتهم التفصيلية، ثم تحليل ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل، وبالتالي سرعة الإستجابة لأي تغيير في الرغبات والإحتياجات وعكس المؤسسات الكبيرة التي تحتاج لدراسات سوقية معمقة، قد تكلفها الكثير لمعرفة تلك الإحتياجات، وهذا ما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قربا للسوق وللمجتمع المحلي

[1] – توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1430/2009هـ، ص ص 26،27.

[2] – رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

عموما[1]. لذلك تقوم بهذه الدراسات على فترات متباعدة نسبيا ولهذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون في وضع أفضل كثيرا من حيث القدرة على متابعة التطورات التي تحـــدث على رغبات واحتياجات العملاء[2].

الفرع03: قوة العلاقات المجتمعية وتأثيرها على العملاء

إن أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المتواجدة به فقوة العلاقات الشخصية في التعامل مع العملاء والمعرفة الدقيقــة وشبه الكلية بأحوالهم وظروفهم، وأحوال وظروف المجتمع ككل تجعل من العملاء والمجتمع أحسن عون لها في مواجهة صعوبات وعوائق معينة في العمل، كما تستفيد منهم من جهة أخرى في نشر أخبارها فهم يشكلون بذلك فريق ترويج وإشهار للمؤسسة ومنتجاتها، ونتيجة لهذا الترابط يصبح المجتمع قوة تساند هذه المؤسسات وتفضل منتجاتها عند تعرضها للمنافس من مؤسسات أخرى غير محلية أو المؤسسات الكبيرة أو حتى الشركات الأجنبية حتى وإن كانت جودة سلع الشركات الأخرى أعلى من جودة هذه المؤسسات المحلية[3].

الفرع04: المنهج الشخصي للتعامل مع العملاء

هناك ميزة خاصة تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطــة تجعلها تتفوق على المؤسسات الكبيرة، وهي العلاقات القوية التي تربط صاحب المؤسسة بالمستخدمين نظرا لإنحصار عددهم وأسلوب وكيفية اختيارهم والتي تستند إلى اعتبارات شخصية بشكل كبير، إن صغر العدد يساعد على الإشراف المباشر وتوجيه العمال مما يجعل القرارات تسري بسرعة، تتلائم مع طبيعة المشكلات المطروحة، ومن جهة أخرى يؤدون عملهم بروح الفريق الواحد والولاء للمؤسسة والمشاركة في حل مشاكلها حتى لو أدى ذلك إلى التنازل عن بعض مصالحهم كتأخر الأجور أو زيادة ساعات العمل[4].

المطلب الثاني: خصائص تتعلق بالإدارة والتنظيم

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة صفات وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة ومن أهم هذه الصفات نذكر مايلي:

---

[1] – طالبي خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

[2] – توفيق عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

[3] – رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

[4] – طالبي خالد، **مرجع نفسه**، ص 10.

الفرع01: مرونة الإدارة

تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التكيف مع ظروف العمل المختلفة ويرجع ذلك إلى الطابع غير الرسمي في التعامل مع العملاء أو العاملين وبساطة الهيكل التنظيمي ومركزية القرارات بحيث لا توجد لوائح مقيدة بل ترجع عملية اتخاذ القرارات إلى خبرة صاحب المؤسسة كما يلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على تقبل التغيير وتبني سياسات جديدة على العكس من المؤسسات الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرارات ورسمية العلاقات وتدرجها[1].

الفرع02: سهولة التأسيس

تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها، وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها[2]، لكونها تعتمد على جذب وتفعيل المدخرات لتحقيق منفعة وفائدة تلبي من خلالها حاجات محلية في أنشطة متعددة ضمن المجال الإقتصادي وكذلك سهولة الإجراءات الإدارية، وانخفاض تكاليف التأسيس نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي[3].

الفرع03: الفعالية والكفاءة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكونها معبئا فعالا للموارد البشرية والمادية، نظرا لتوافر الظروف التي تحقق لها الكفاءة والفعالية بدرجات أعلى مما في المؤسسات الكبيرة وتتحقق هذه الكفاءة والفعالية عن طريق قدرتها على الآداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا وسهولة الإتصال بالعملاء والموردين بالإضافة إلى تأثير الدوافع الشخصية لأصحاب المؤسسة في الحفاظ عليها بما يكفل لها النجاح والتفوق[4].

المطلب الثالث: خصائص ناتجة عن الحجم الصغير والمتوسط

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص أو مميزات من حيث حجمها يمكن إجمالها على النحو التالي:

---

[1] – الطيب داودي، **مرجع سبق ذكره**، ص 67.

[2] – ليث عبد الله القهيوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[3] – مشري محمد الناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

[4] – الطيب داودي، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

الفرع01: الملكية المحلية

في كثير من الأحيان يكون ملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشخاصا يقيمون ضمن المجتمع المحلي وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، بحيث يكون التحكم في القرارات الإقتصادية تحت سلطة أشخاص وطنيين قاطنين في المجتمع المحلي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة إستقرار العمالة وخلق وظائف أكثر للمقيمين في تلك المنطقة،أي استثمار جزء كبير من الأرباح داخل المجتمع المحلي[1].

الفرع02: صغر حجم رأس المال

نسبيا نظرا لصغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ولأنها لا تحتاج لمساحة كبيرة لآداء نشاطها ولإنخفاض احتياجاتها من البنية الأساسية والإعتماد على تكنولوجيا بسيطة عند بدايتها[2].

الفرع03: القدرة على تقديم منتجات وخدمات جديدة

ذلك أن قدرتها تتجلى أكثر في تقديمها لمنتجات متباينة لإشباع الرغبات المختلفة للمستهلكين وهو ما يؤكد تبنيها وتشجيعها لمجالات البحوث والتطوير[3]، مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج[4].

الفرع04: التدقيق في الإبداع والإختراع

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الأحيان على الإبتكار والإبداع في منتجاتها وهذا راجع إلى أن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تنتج بأحجام كبيرة، لهذا فهي تلجأ إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات عن طريق الإختراعات والإبتكارات الجديدة حتى تستطيع أن تنافس المؤسسات الكبرى ذات الوفرة في الإنتاج[5].

---

[1] – زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير قسم علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر،2006/ 2007، ص 17.

[2] – نبيل جواد، **مرجع سبق ذكره**، ص54.

[3] – عمران عبد الحكيم، **استراتجية البنوك في تمويل المؤسسات ص و م**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف،مسيلة،2007/2006،ص 8.

[4] – نبيل جواد، **مرجع نفسه**، ص84.

[5] – زويتة محمد الصالح، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

الفرع05: القدرة على التقليل من البطالة

عادة ما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإعتماد على التقنيات ذات الكثافة العمالية[1]، وهو ما يسمح بشكل فعال وكبير في توفير فرص العمل للشباب والعاطلين والباحثين عن العمل وبالتالي تحد بشكل كبير من ظاهرة مشكلة البطالة[2].

[1] – عمران عبد الحكيم، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

[2] – نبيل جواد، **مرجع سبق ذكره**، ص84.

المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة نظرا لمساهمتها في تحقيق التنمية الإقتصادية وبالرغم من ذلك فإنها تواجه بعض المشاكل والصعوبات التي تعرقل نموها، وسنحاول فيمايلي إبراز أهميتها الإقتصادية والإجتماعية والمشاكل التي تواجهها.

المطلب الأول: الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغة الأهمية على الصعيد الإقتصادي من خلال الأدوار التي تقوم بها على المستويات التالية:

الفرع01: توزيع الصناعة والمساهمة في تحقيق التكامل الصناعي بين المؤسسات

إن إقامة مصانع جديدة في المدن الكبرى أصبح أمرا غير مرغوب فيه اقتصاديا واجتماعيا وذلك بسبب الضغط الهائل على المرافق الموجودة ولذا فإن العلاج ينطوي على توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف ومن ثم تصبح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفيدة في هذا الخصوص فهي تستطيع أن تمارس نشاطها باستخدام الكميات القليلة الموجودة محليا من المواد الأولية وكذلك تستطيع أن تخدم الأسواق المحلية، هذا فضلا عن استخدام اليد العاملة محليا[1].

إن تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة في أي اقتصاد يعتبر ظاهرة صحية ومن المقومات الأساسية لهيكلها الإقتصادي وقوة دافعه لعملية التنمية، فنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتجلى في تكاملها المباشر[2]، الذي يتم من خلاله التعاقد بين الصناعات الصغيرة والكبيرة وعلى أساس أن إحدى هذه الصناعات تستخدم منتجات الصناعات الأخرى بصورة منتظمة[3].وقد حققت كثير من الدول المتقدمة مكاسب إقتصادية جراء إتباعها هذا النمط في مختلف مؤسساتها[4].

---

[1] – شبوطي حكيم، **الدور الإقتصادي والإجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان2008، ص216.

[2] – سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات ص و م بالصيغ المصرفية الإسلامية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، حول الإقتصاد الإسلامي ، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر أيام 23،24 فيفري 2011، ص 8.

[3] – فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2005، ص69.

[4] – سليمان ناصر، عواطف محسن، **مرجع نفسه**، ص8.

الفرع02: المحافظة على استمرارية المنافسة

فإذا أخذنا المنافسة من جانب المفهوم الحديث الذي يتماشى مع التطور السريع للنظم الإقتصادية المعاصرة فالمنافسة الحرة التي يتجسد فيها النظام الإقتصادي القادر على تحقيق الكثير من النتائج الإيجابية على المستوى الإقتصادي والإجتماعي أيضا والتي أصبحت دعوة الكثير من الإقتصاديين لنظام إقتصادي فعال قادر على الوقوف أمام قوى الإحتكار الذي يعتبر أمرا مرفوضا في أغلب الأحيان، والأسلوب الفعال يرى الباحثون والمحللون والدارسون للوقوف أمام قوى الإحتكار وهو تشجيع قرار المشروعات الصغيرة والذي يهدف إلى محاربة الإحتكار وكذلك من خلال تشجيع إقامة الأسواق الحرة المتكاملة والحرية في إنشاء المشروعات والفرص للتعبير عن المبادرات الشخصية ونموها[1].

ومن الضروري جدا المحافظة على المنافسة، حيث لا يمكن إغفال أهمية المنافسة في الإقتصاد ففي عصر التغيير السريع يمكن أن تكون المنافسة سببا في تحقيق هذا التغيير من خلال الإبداع أو التطوير، وتظهر المنافسة في الوقت الحاضر بعدة أشكال منها الأسعار، شروط الإئتمان الخدمة، تحسين المنتوج وتعتبر المنافسة العامل الأساسي لضمان استمرارية حركة الإقتصاد وتشجيع الإبداع والأفكار الجديدة والخبرات والجهود الريادية[2].

الفرع03: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

أصبح مشكل البطالة من بين أكبر المشاكل في الدول النامية على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي وأخذ حيزا كبيرا من أفكار واهتمامات إقتصاديين وبرامجهم الهادفة إلى القضاء على هذا المشكل[3]، إذ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل حيث تعتبر من أهم القطاعات الإقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة[4].

---

[1] – توفيق عبد الرحيم ، **مرجع سبق ذكره ،** ص 28.

[2] – ماجدة العطية ، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1422هـ /2002م، ص 25.

[3] – رابح خوني ، رقية حساني، **مرجع سبق ذكره**، ص 46.

[4] – زوتية محمد الصالح، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

فهي تلعب دورا هاما في خلق فرص الإستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيرا ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن على المصادر البديلة للدخل[1].

الفرع04: تقديم منتجات وخدمات جديدة

هناك طريق آخر هام تساهم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الإقتصادي وهو تبنيها وتشجيعها للإختراعات، وتقدر منظمة العلوم الوطنية أن نسبة حوالي 98% من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة انطلقت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه النسبة المذهلة تظهر حقيقة أن المؤسسات الصغيرة والنمتوسطة تنفق نسبة تقل عن 95% من تكاليف البحوث والتطوير في أمريكا[2].

الفرع05: رفع مستوى الناتج القومي والدخل القومي

الناتج القومي يعني قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما في فترة زمنية معينة نلاحظ من هذا الإنتشار الواسع والنشاط الهائل للمؤسسات الصغيرة في كافة المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية أنها تساهم بشكل كبير وبنسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي يفوق مساهمة المؤسسات الكبيرة في ذلك الناتج للدول النامية والمتقدمة والذي يعتبر"الدخل القومي الإجمال" أحد أهم عناصره أجور العمال.

وهذا يتضح من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج وبالتالي مما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال[3]، وتساهم المشاريع الصغيرة بمناسبته 48% من الناتج القومي الأمريكي، وبنسبة 42% من مجمل مبيعات الأعمال، وبشكل عام فإن المشاريع الصغيرة تؤثر بشكل مباشر أوغير مباشر في حياة أكثر من 100 مليون شخص أمريكي وفي الدول الأخرى نلاحظ أن المشروعات الصغيرة توفر 33% من فرص العمل في كندا،55,7 % في اليابان 85% في غانا، 87% في الهند، 88% في أندونيسيا،74 في الفلبين، 63% في تنزانيا وفي كوريا 65% من فرص العمل[4].

[1] – نبيل جواد، **مرجع سبق ذكره** ،ص 83.

[2] – غالم عبد الله، سبع حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص8.

[3] – توفيق عبد الرحيم يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

[4] – ماجدة العطية، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

الفرع06: القدرة على مقاومة الإضطرابات والتكيف مع الظروف والأوضاع المحلية

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والقابلية للتكيف في مواجهة الظروف غير الطبيعية وبشكل خاص في فترات الركود الإقتصادي، وهذا ما تعجز عنه المشروعات الكبيرة.

وطبقا لتقرير INSEE (المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الإقتصادية في فرنسا) فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على مقاومة فترات الإضطرابات الإقتصادية من المؤسسات الكبيرة والسبب في ذلك يرجع لإختيارها الإستثمار في القطاعات الديناميكية، وتضع نفسها في القطاعات ذات الإستثمار المالي الأقل وبذلك تكون أقل تأثرا بالأزمات المالية، حيث أن هذه القطاعات تتلائم وفترات الركود الإقتصادي الذي يتسم بقلة رؤوس الأموال اللازمة لإقامة الإستثمارات[1].

كما تظهر قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الظروف والأوضاع المحلية بصفة خاصة في المناطق التي قد لا تتوافر فيها في بعض الأحيان مرافق متطورة للبنية الأساسية مما يخفف العبئ على ميزانية الدولة[2].

الفرع07: تعبئة الموارد المالية

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية وزيادة الإدخار وتوجيهه نحو المجالات الإستثمارية بدلا من تجميده وإخراجه من الدورة الإقتصادية في شكل إكتناز، ومثال ذلك قيام المشاريع الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة بين أفراد العائلة أو الأصدقاء معتمدين في تمويلها على مدخراتهم الخاصة[3].

الفرع08: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم وتنمية الصادرات

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية وأهم هذه العوامل نجد:

– منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.

---

[1] – طالبي خالد، **مرجع سبق ذكره**،ص 15.

[2] – نبيل جواد، **مرجع سبق ذكره**،ص 77.

[3] – رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سبق ذكره** ، ص 53.

– اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.

– تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لآخر ومن خط إنتاج لآخر ومن سوق لآخر لإنخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير[1].

المطلب الثاني: الأهمية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الحياة الإجتماعية، وتختلف مساهمتها من نظام إلى آخر، وسنحاول في مطلبنا هذا إبرازها.

الفرع01: تدعيم دور المشاركة في تنمية الإقتصاد القومي

تعد هذه المؤسسات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الإقتصاد القومي لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للإستثمار فيها، كما أنها لا تجدب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع من الحرفيين[2].

الفرع02: المساهمة في التوزيع العادل للدخول

في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة تشغل أعداد هائلة من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة، وهذا النمط من التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة والتي لا تعمل في ظروف تنافسية، كما أن إنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المناطق النائيـــة يساعد على توزيع الدخل على هذه الأقاليم[3].

---

[1] – زوتية محمد الصالح، **مرجع سبق ذكره**، ص 30.

[2] – فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

[3] – قشيدة صورايا، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص 62.

الفرع03: زيادة إحساس الأفراد بالحرية والإستقلال

عن طريق الشعور بالإنفراد والحرية في اتخاذ القرارات دون سلطة وصية، والشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود وشروط والإحساس بالتملك والسلطة وتحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة والحرص على استمرارية نجاحها[1].

الفرع04: محاربة أنماط السلوك الإجتماعي غير السوية

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة البطالة وتحاول القضاء على فرص تكوين فئات من أفراد المجتمع تعاني من عدم توافر فرص عمل لهم مما يدفعهم إلى ممارسة أنماط سلوكية غير سوية ينتج عنها العديد من ظواهر الإنحراف والفساد الإجتماعي، وتستطيع هذه المؤسسات وخاصة الحرفية منها استغلال الصبية كمساعدين في بعض الأعمال بدلا من تحولهم إلى طاقات تضر بالمجتمع بسبب إهمالهم اجتماعيا لأنهم سيعتمدون في كسب قوتهم اليومية على الأعمال المنحرفة وارتكاب الجرائم بصورها المختلفة وانسياقهم في تيارات تؤدي إلى خلق فئة من العاطلين المتسببين في نشر الفساد مما يضر بمقدرات البلاد الإقتصادية والإجتماعية[2].

الفرع05: رفع مشاركة الإناث في النشاط الإقتصادي

إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الريفية خاصة، والتي يتم ممارستها في القرى والأقاليم المختلفة يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل: المشغولات والملابس المطرزة والنسيج، حيث يساعد هذا على استغلال طاقتهن والإستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورفع مشاركتهن في النشاط الإقتصادي ويحد من بطالتهن[3].

[1] – بوزيان جواهر، **واقع التخطيط الإستراتيجي في المؤسسات ص و م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات ص و م، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2010 ، ص 42.

[2] – فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 76-77.

[3] – شبوطي حكيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 218.

الفرع06: إعداد طبقة من الوطنيين الصناعيين

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور إجتماعي، يظهر في المشاركة الوطنية في تنمية الإقتصاد القومي للدول، لأن هذه المؤسسات يمكن أن تنموا بالإعتماد على رأس المال الوطني والمدخرات الوطنية وهذا يعني من ناحية أخرى البعد عن اجتداب رؤوس الأموال الأجنبية [1].

الفرع07: خدمة المجتمع

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمة جليلة للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع وخدمات متناسبة مع قدراته وإمكانياته وزيادة قدراته الإستهلاكية وتحسين مستوى معيشته وتحسين الرفاهية وتعزيز العلاقات الإجتماعية أيضا تساهم هذه الأخيرة في خدمة الحي وتجميل المنطقة إضافة إلى العائد الإقتصادي المتحقق وهذا ما يزيد درجة الولاء لهذه المؤسسات من قبل المجتمع المحلي [2].

الفرع08: التخفيف من المشكلات الإجتماعية

ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب شغل لصاحب المؤسسة ولغيره، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى جميع الفئات الإجتماعية بما فيها الفقراء والمحرومين، مما يحل مشكلة البطالة والفراغ والتهميش ... وغيرها [3].

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الإقتصاد، والإهتمام الكبير بها من طرف القطاعات الإقتصادية، إلا أنها لا تزال تواجه العديد من المشاكل التي تكون عائقا نحو تطورها ودفع عجلتها إلى التنمية ونلخصها فيمايلي:

الفرع01: المشاكل التمويلية

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجبرة على اللجوء إلى البنوك بسبب حاجاتها للتمويل وذلك لنقص مواردها[4]، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع حاد في ديونها وهي مسألة ضاعفت من الأخطار والتهديدات عليها [5]، ويمكن توضيح المشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

---

[1] - برجي شهر زاد، **مرجع سبق ذكره**، ص51.
[2] - رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سبق ذكره**، ص55.
[3] - برجي شهر زاد، **مرجع نفسه**،ص42.
[4] – عبد الرحمن بن عنتر، عبد الرزاق حميدي، **حاضنات الأعمال التكنولوجية**، مدخل لدعم و تطوير المؤسسات ص و م بالجزائر، نقلا عن الموقع:Le17marsà13:00 www.tunisieindustrie.nat.tn/fr/download/news/oadim/07.pdf
[5] - صكصك محمد أمين، **القرض الإيجاري فرصة أمام المؤسسات ص و م**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2012/2011، ص16.

أولا- التمييز بين القطاع العام والخاص في مجال منح القروض: وهو ما يتناقض مع النصوص التشريعية، فالمؤسسات العمومية والخاصة الكبرى منها مازالت تحضى بامتيازات خاصة لدى البنوك العمومية نظرا إلى العلاقات التي تعود إلى زمن بعيد[1].

ثانيا- محدودية القروض: لقد أدى ضعف القروض الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة بالقروض الإجمالية المخصصة من البنوك التجارية[2]، إلى عدم كفايتها لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].

الفرع02: المشاكل من الناحية القانونية

نرى أن التشريعات والقوانين الناظمة لهذه المؤسسات مازالت في وضع لا يسمح لنا بالقول بأنها وسيلة لنشاطها، خاصة تلك القوانين التي وضعت من قبل المشروع منذ فترة طويلة ولم يحدث عليها أي تطوير وخاصة بالتشريع الضريبي المرهق كرسم الطابع ورسوم البلديات وضريبة ربع الآلات وهي ما تشكل حواجز صعبة أمام نجاح الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4].

الفرع03:المشاكل الإدارية

إن المحيط الإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس ملائما لنموها وبالتالي لتطويرها، ويعود ذلك أساسا إلى بطئ وتعقيد الإجراءات الإدارية، مثلا: تستغرق مدة قيد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في السجل التجاري وقتا طويلا، كما أن عدد الوثائق المطلوبة لإجراءات هذا القيد قد تتعدى 18 وثيقة[5].

---

[1] – عبد الرحمن بن عنتر، عبد الرزاق حميدي، **مرجع نفسه**، ص 7.

[2] – بيان حرب، **دور المشروعات ص و م في التنمية الإقتصادية الإجتماعية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانوية، المجلة 22، العدد الثاني، جامعة دمشق،2006 ، ص 125.

[3] – عبد الرحمان بن عنتر ، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

[4] – عزيزي أحمد عكاشة، **تأهيل المؤسسات ص و م** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، جامعة وهران، الجزائر،2013/2012، ص ص 32،33.

[5] – زهواني رضا، **تحسين تخطيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2006 /2007، ص 15.

الفرع04: مشاكل العقار الصناعي

صعوبة الحصول على العقار الصناعي، سواء من حيث توفره أو الإجراءات الإدارية للحصول عليه، السعر وطرق الدفع والتسوية القانونية، إن غياب سوق عقاري حر شفاف وديناميكي شجع على المضاربة حتى في العقار العمومي، في الواقع هناك سوق عقاري مزدوج في الجزائر، سوق عقاري خاص وسوق عقاري عمومي مع تفاوت هام في الأسعار، وهو ما يشجع المضاربة والتوزيع غير الشفاف للأراضي، وفي دراسة للبنك العالمي أثبت مدى تأثير هذا العائق على الإستثمار الخاص في الجزائر خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن فترة إنتظار المستثمر للحصول على العقار الصناعي تتراوح مابين 3-5سنوت [1].

الفرع05: مشكل نظام المعلومات

إن غياب وضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير، تجعل هذا النوع من المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة وكذا التغيرات البيئية، خاصة في بداياتها الأولى فمن المؤكد أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، تتواجد في محيط معلوماتي ضعيف للغاية ولا يساعد على تنميتها ونموها[2]، حيال الكثير من القوانين والقرارات كقوانين تسجيل المؤسسات في التحفيزات الجبائية، التأمينات الإجتماعية، قوانين العمل وغيرها[3].

الفرع06: المشاكل من الناحية التسويقية

ويرجع ذلك إلى:

- عدم معرفة أصحاب المشروعات بإشتراطات الجودة في السوق المحلي والخارجي.
- عدم وجود منشآت متخصصة لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة .
- نقص الخبرة في الإشتراك في المعارض الخارجية والإطلاع على المنتجات المنافسة ومعرفة رغبات المستهلك الأجنبي.
- انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية.

---

[1] – عماري جمعي، **استراتيجية التصدير في المؤسسات ص و م الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص: تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010، ص 57.

[2] – غياط شريف، بوقموم محمد، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات ص و م و دورها في التنمية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات في الدول العربية، جامعة قالمة، يومي 17 و 18 أفريل 2006، ص 6.

[3] – زهواني رضا، **مرجع سبق ذكره**،ص 17.

– تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية[1].

الفرع07: المشاكل السياسية

تبرز هذه المشاكل من خلال مجموعة من العناصر أهمها:

أولا– المستوى العالي نسبيا لأسعار منتجات الدول النامية: الناشئ عن كلفة إنتاج مرتفعة وعن هامش ربح مبالغ فيه وعن غياب أي برامج دعم للتصدير والإنتاج.

ثانيا– عدم تطوير الإتفاقيات التجارية الخارجية: بشكل عام وبروز ثغرات عديدة في القسم الأكبر من الإتفاقيات التي تم توقيعها، وبإختصار فإن خريطة الصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون مهزوزة، قديمة غير مناسبة.

ثالثا– غياب أو شبه غياب لأي برامج رسمية: في هذا الإتجاه ليس فقط على مستوى دعم الأسعار، بل ايضا في مجال البحث عن أسواق أو زبائن ويقتصر الأمر عموما على محاولات تبقى احتمالية أو محدودة[2].

الفرع08: مشاكل المحيط التشريعي

ترجع أسباب ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث قدرتها على التحكم في التكنولوجيا إلى حداثة نشأتها، وفي هذا الإطار تنص نظرية الفجوة التكنولوجية على أن مجال التخصص في منتوج معين يتحدد بسبق المؤسســة أو الدولة إليه، فالمؤســسة السابقة تتمكن من تخفيض التكاليف وتحسين المنتوج بمعدل أعلى من معدل المؤسسات اللاحقة[3].

[1] – محمود المرسى لاشين، **تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات ص و م وتطويرها**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة الأزهر، 2004، ص 114.

[2] – نبيل جواد ، **مرجع سبق ذكره**، ص 106.

[3] – العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره في العلوم الإقتصادية، جامعة منثوري، قسنطينة، 2011/2010، ص 167.

الفرع09: مشاكل مرتبطة بالجباية

فبالرغم من الإجراءات التي اتخذت من أجل تخفيق الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمازال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح ومن الإشتراكات المفروضة على أرباب الأعمال[1].

الفرع10: المشاكل الجمركية

يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبطئ والتعقيد مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ والحاويات لعدة شهور مما ينعكس سلبا على مردود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لا توجد بالسوق الداخلي[2].

[1] – زهواني رضا، **مرجع سبق ذكره،** ص 15.

[2] – **مرجع نفسه،** ص15.

خلاصـــــــة الفصل:

من خلال تطرقنا لهذا الفصل ودراسة مختلف التعاريف والخصائص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن القول أن الباحثين اختلفوا في إعطاء تعريف موحد لها نظرا لأهميتها البالغـــة ونسبة للدور الفعال الذي تلعبه في اقتصاديات مختلف دول العالم والمكانة الجيدة التي تحظى بها لما لديها من مزايا تجعلها بمثابة الرائدة في حل الكثير من المشاكل كالبطالة وتحقيق التوازن الإقليمي والإجتماعي كونها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة ولا تكنولوجيا عالية، وإنما تحتاج إلى أدوات بسيطة نسبيا ورأس مال قليل، فهي تقدم الدعم اللازم للمؤسسات الكبيرة في كل ما تحتاجه هذه الأخيرة من دعم وخدمات ومنتجات جانبية أو ثانوية.

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فاعل رئيسي في قطاع الأعمال والشركات، كما تبرز أهميتها في تشغيل الطاقات الكامنة في المجتمع والغير مستغلة من كفاءات وموارد لا تجد الإهتمام المناسب من طرف الشركات الكبرى التي تجد نطاق نشاطها يخرج عن نطاق الجزئيات.

وبمعرفتنا مختلف المفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الأهمية التي تلعبها في المحيط الذي تنشط فيه سننتقل من خلال الفصل الثاني إلى الدور الذي تلعبه في التنمية المحلية.

الفصـــل الثانـــــي:

مفاهيم عامة حول التنمية المحليـــــــــة.

تمهيد الفصل:

لا أحد ينكر اليوم الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والمحلية، أصبح موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الموضوعات التي تلقى اهتماما بالغا لدى الدول والمنظمات الدولية فضلا عن اهتمام الإقتصاديين بها ولعل السبب في ذلك راجع إلى الدور الهام الذي يؤديه هذا القطاع في الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة على حد سواء فلقد ازدادت أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محاربة البطالة والفقر حيث تؤدي هذه المؤسسات دورا هاما في التنمية المحلية لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها على الإنتشار والتوطن في جميع أقاليم الدولة، مما يساعد على انتشار الأنشطة الإقتصادية المختلفة، وهذا بدوره يؤدي إلى نمو متوازن وإزالة الفوارق الجهوية، لقد أشارت الكثير من الدراسات وخاصة تلك التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية حول العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية، إلى أن تدعيم هذه المؤسسات من شأنه أن يخلق تنمية محلية ذاتية تعتمد على الموارد والطاقات المحلية ولهذا سنلجأ من خلال هذا الفصل إلى التعرف على مفهوم التنمية المحلية ودوافع الإهتمام بها وأهدافها، ثم نلجأ إلى التطرق لأجهزتها ومجالاتها والمعوقات التي تواجهها، وفي الأخير نبين أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الإقتصادي والإجتماعي.

ومن أجل الإحاطة قدر الإمكان بمختلف نواحي هذا الفصل ارتأينا تناوله في المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية.

المبحث الثاني:أجهزة التنمية المحلية، استراتيجياتها ومعوقاتها.

المبحث الثالث:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

تمثل التنمية المحلية الأساس لكل الدول خاصة المتخلفة منها، فلقد حظيت باهتمام كبير من الباحثين خاصة في عصرنا نظرا لأهميتها والدور الذي تلعبه في تنمية المجتمعات ثم تطويرها إلى أن أصبحت تمس مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لتحقيق أهداف معينة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية و خصائصها

الفرع الأول: مفهوم التنمية المحلية

بالرغم من تعدد واختلاف مفاهيم التنمية المحلية إلا أنها تبقى موضع اهتمام مختلف الباحثين وفيما يلي سنتطرق لعدة تعاريف للتنمية المحلية.

تعرف التنمية المحلية بأنها: العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود الحكومة للإرتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية من منظومة شاملة ومتكاملة[1].

وتعرف أيضا: بأنها مجموعة من العمليات الديناميكية المتكاملة تحدث في المجتمع المحلي وذلك من خلال الجهود الحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة إجتماعية وخطة واقعية مرسومة وتتجسد آثارها في سلسلة من التغيرات البنائية الوظيفية التي تمس كافة مكونات البناء الإجتماعية للمجتمع، وفي تزويد أبناء المجتمع بقدر من المشاريع الإقتصادية والتكنولوجية والخدمات الإجتماعية، وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والبشرية المتاحة للوصول لأقصى استغلال محكم في أقل وقت مستطاع، وذلك بقصد الرفاهية لأفراد المجتمع وإدماج المجتمع المحلي في الحياة الوطنية[2].

وهناك من يرى بأنها: حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع، وبناءا على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الإستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة

---

[1] – نبيلة عليان، **الدور التنموي للمؤسسات ص و م**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص: مالية المؤسسات، جامعة العقيد أكلي محند أو لحاج، البويرة،2015/2014، ص 67.

[2] – بن نعمان محمد، **مساهمة المؤسسات ص و م في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، جامعة الجزائر 3،الجزائر،2012/2011، ص 46.

لهذه الحركة[1]، يعرفها كارول بوتم" Carrol Bottem" ذلك الجهد لزيادة الفرص الإقتصادية وتحسين مستوى حياة الأفراد داخل المجتمع المحلي لمساعدة مواطنيه على التعريف بمشاكلهم التي تحتاج إلى قرار عمل الجماعة بإنشاء وتطوير المشروعات وتحسين الخدمات[2].

ويعرف محي الدين صابر بأنها:" مفهوم حديث الأسلوب العمل الإجتماعي والإقتصادي في مناطق محددة، يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا وتطوير نظم التعليم والصحة"[3].

ينطوي المفهوم الإقتصادي للتنمية المحلية على الدخل وهيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد من حيث الكمية التي يحصلون عليها في المتوسط من جهة، ومن حيث النوعية والهيكل من جهة أخرى، ووفقا لهذا التعريف فإن التنمية المحلية تتضمن بعدين هما:

البعد الأول: حدوث زيادة مستمرة في متوسط الفرد لفترة زمنية طويلة.

البعد الثاني: حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

وبناءا على هذا نستنتج أن مفهوم التنمية المحلية ووفقا لوجهة النظر الإقتصادية هي ضمان الحد الأدنى في مستويات المعيشة للفرد أو الأسرة من المأكل والملبس والمسكن والنقل والعلاج وغيرها من الإحتياجات الضرورية[4].

كما أن تعريف التنمية المحلية في مفهومها العام" بأنها عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقابات وتحقيق الإستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات لها لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد[5].

---

[1] – رابح بوقرة، جعيجع نبيلة، **دور المؤسسات المالية في تمويل التنمية المحلية**، حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ص26، نقلا عن الموقع Le26mars à17:30, http://iefpedia.com/arab/wp.content/uploads/2011.06

[2] – محمد بالخير، **التنمية المحلية و انعكاساتها الإجتماعية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع، التنظيم،العمل، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر،2005/2004، ص 11.

[3] – كمال التابعي، **تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم الإجتماع والتنمية**، القاهرة، دار المعارف،1993، ص 152.

[4] – نبيلة عليان، **مرجع سبق ذكره**، ص 68.

[5] – خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر دوافع وآفاق**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، الفرع: التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2010/ 2011، ص 8.

الفرع الثاني: خصائص التنمية المحلية

يمكن حصر أهم خصائص التنمية المحلية فيمايلي[1]:

أولا- الشمولية: بمعنى أن التنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع الصحية والإقتصادية والتعليمية والأسرية والترويجية والعمرانية ولجميع فئات المجتمع من رجال وأطفال ونساء وشباب وكبار.

ثانيا- التوازن: لا يعني التوازن إهمال جانب من جوانب مجالات أو برامج التنمية المحلية وإلا نفي شروط الشمول، وإنما يعني تحديد معدلات الإستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة، حيث إن اقتضى الأمر في ظروف ما زيادة جرعة الخدمات التعليمية أو الصحية أو الإقتصادية أو المرتبطة بالأطفال وتعديل نسب هذه البرامج أو درجة الإستثمار فيها بالنسبة لغيرها تحقيقا للتوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية في مجتمع ما، كما يتناول التوازن أيضا دور المجهودات الحكومية وغير الحكومية.

ثالثا- التنسيق: إلى جانب خاصتي الشمول والتوازن، فإن ذلك يتطلب قدرا مناسبا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج ولتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية.

رابعا- التعاون والتفاعل الإيجابي:_يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الإجتماعية سواء كانت أجهزة التنمية حكومية أو غير حكومية، وألا يترك هذا التعاون للصدفة بل يتعين إيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون، البناء أو التفاعل الإيجابي بين هذه الأجهزة، حتى يكون تأثيرها المتبادل إيجابيا لدعم بعضها البعض، وليس سلبيا لإعاقة بعضها.

[1] – فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات فاعلون**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2015، ص ص 41،42.

المطلب الثاني: دوافع الإهتمام بالتنمية المحلية

لقد زاد الإهتمام بالتنمية المحلية بشكل كبير في الآونة الأخيرة وعلى كافة المستويات لأسباب عديدة ومترابطة، ويمكن تلخيص أهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء الإهتمام المتزايد بالتنمية المحلية بمايلي[1]:

الفرع01: أسباب فكرية وسياسية وثقافية مترابطة

تتمثل بزيادة الوعي العام للناس في المجتمعات المعاصرة، حيث أدت الجهود التعليمية المختلفة ووسائل الإعلام والإتصال الجماهيري الواسع والإنفتاح والتفاعل الفكري والثقافي إلى وعي الجماهير بحقوقها ومطالبها ضمن معايير العدالة والمساواة والتوازن.

الفرع02: أسباب عملية عديدة

تتضمن جوانب إقتصادية وإدارية وإجتماعية وبيئية وأهمها مايلي:

أولا: الهجرة الداخلية من المحليات إلى التجمعات السكانية المركزية والكبرى وما رافق ذلك من آثار سلبية مثل: ازدحام المدن والبطالة.

ثانيا: الإستفادة من المصادر والثروات المحلية في مجالات عديدة مثل: الزراعة والمياه والسياحة وغيرها من المصادر وتوجيهها لخدمة التنمية القومية الشاملة.

ثالثا: تعزيز المشاركة الشعبية في التنمية وتفعيل دور المواطنين في كافة المناطق في الإسهام في الجهود التنموية تخطيطا تنفيذا.

رابعا: التوجه نحو اللاتركيز واللامركزية الإدارية، بحيث تتطور كافة المناطق المحلية والمركزية بشكل متقارب نسبيا و يسمح بتقديم الخدمات العامة بسرعة وكفاية وفعالية.

خامسا: تعزيز الإستقرار والوحدة والقوة والتعاون والإنسجام العام على المستوى الوطني بشكل يسهم في تحقيق الأمن الداخلي ويعزز قدرات الدفاع الخارجي.

ومن الطبيعي أن الأسباب المذكورة أنفا هي دوافع مترابطة أدت إلى زيادة الإهتمام بموضوع التنمية المحلية على كافة المستويات الأكاديمية والعلمية.

---

[1] – نائل عبد الحافظ العوالمه، **إدارة التنمية، الأسس والنظريات، التطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2013، ص 153،152.

المطلب الثالث: أهداف ومقومات التنمية المحلية

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة، ولتحقيق أهدافها يجب أن تبنى على مجموعة من المقومات وفيما يلي سنتطرق إلى أهم أهدافها والمقومات الأساسية لها.

الفرع01:الأهداف

تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في مختلف النواحي الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والبيئية وغيرها التي تساهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة، ويمكن تلخيص أهم أهداف التنمية المحلية فيمايلي:

أولا- الأهداف الإقتصادية: تتمثل في دعم الأنشطة الإقتصادية المنتجة للثروات الصناعية والزراعية والخدماتية وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية، ترقية الأنشطة الإقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تتميز بكل جهة، إدخال استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية الخدمية، زيادة المداخيل الجبائية المحلية بما يكفل إمكانية تحسين وزيادة الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع المحلي، بالإضافة إلى أنها تعمل على زيادة أسواق جديدة محلية واختراقها[1].

ثانيا- الأهداف الإجتماعية: والمتمثلة في الإرتقاء بالجانب الإجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية والحد من الفقر في المجتمعات المحلية وذلك من خلال:

1- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد: إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق استقرار أفرادها وإزالة الفوارق الإجتماعية بين المواطنين داخل المجتمع المحلي لتلبية احتياجاتهم الأساسية العلاج والأمن والسكن واللباس والمأكل والتعليم والعمل وتسعى التنمية في هذه الحالة إلى توفيرها أو التخفيف من حدتها كانتشار الأوبئة، وانتشار الأمية والبطالة والفقر، وكلها تعد شرط أساسي لتحسين حاجيات الأفراد الأساسية والحقيقية داخل المجتمع مع توفر إمكانية التطلع لما هو أفضل[2].

---

[1] – أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق 2009، ص ص8،9.

[2] – محسن يخلف، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة عامة وإدارية وإقليمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص45،46.

2- **رفع المستوى المعيشي:** عبر تنوع الأأنشطة الإقتصادية والتجارية، والإجتماعية وذلك بتنشيط وتنويع موارد وطاقات المجال الجغرافي، مما يحدث تغيير نوعي في حياة المنطقة يمكن رؤيته من خلال مستوى المعيشة وتطور البيئة الحياتية ،اليومية وتحسن مستوى الخدمات بفك العزلة عن المناطق النائية ويساهم في دمجها في الإقتصاد الوطني[1].

3- **القضاء على الفقر والجهل والتخلف:** ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع السابقة، مما يخفض من معدلات البطالة ويرفع من القوة الشرائية للأفراد ومنه التقليل من ظاهرة الفقر وتوسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والتجمعات السكانية خاصة في الريف من أجل ضمان التمدرس للأطفال وكذلك فك العزلة عن هذه المناطق ودفعها نحو الإنفتاح والتحضر تدريجيا[2].

ثالثا- الأهداف السياسية الثقافية والبيئية: تتمثل في تنمية قدرات المواطنين على إدراك وتفهم مشاكلهم والتحديات التي تواجههم ثم تعبئة الإمكانيات المتوفرة لمواجهة المشاكل والتحديات بأسلوب علمي واقعي واكتساب ثقافة مالية محلية تؤدي إلى ترشيد استخدام الأموال العمومية بالإضافة إلى:

1- **توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى:** وكذلك المناطق التي يشملها إقليم الدولة عموما ويتضمن ذلك كافة أنواع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والإجتماعية والتنظيمية والزراعية والإتصالات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها ويؤمل أن سيهم توفير الخدمات بمستويات كمية ونوعية كافية في الحد من الهجرة الريفية إلى المدن والتجمعات المركزية الكبرى[3].

2- التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية في مختلف المناطق في الدولة: حيث أن الترابط بين التنمية المحلية والإقليمية والقومية يحقق درجة عالية من التوازن والعدالة في تحمل أعباء التنمية ومسؤولياتها بالإضافة إلى الإستفادة الملائمة من ثمار الجهود التنموية وانعكاساتها الإيجابية على مختلف الأطراف المحلية والقومية[4].

3- المحافظة على الإستقرار والأمن المحلي: بشكل مترابط مع إمكانيات الدفاع القومي من خلال تطوير المناطق المحلية وتوفير مقومات القوة والقدرة على مواجهة كافة المخاطر المحتملة[5].

---

[1] - فؤاد بن غضبان، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

[2] - **مرجع نفسه**، ص37.

[3] - نائل عبد الحافظ العوالمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 155.

[4] - نائل عبد الحافظ العواملة،**مرجع سبق ذكره**، ص 155.

[5] - **مرجع نفسه**، ص 156.

4- إباحة الحرية والقدرة على الإختيار: إن التنمية المحلية تسعى لبلوغ التحرر من قهر ظروف البيئة والثقافة للإنسان، والتحرر من العادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائقا في سبيل التنمية والقدرة على تجاوز العوائق الفكرية والإنسانية لتحقيق حياة أفضل ويتحرر من ذهنيات ضيقة محلية[1].

الفرع02: مقومات التنمية المحلية

أولا- المقومات المالية: يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في آداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال، وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة.

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة[2].

ثانيا- المشاركة الشعبية: من المقومات الأخرى التي تلعب دورا كبيرا في تجسيد التنمية المحلية المستدامة نجد المشاركة الشعبية أو ما يقال عليهم الأهالي، حيث أن المشاركة الشعبية تعرف بأنها:" الجهود المنظمة التي يقوم بها سكان مجتمع ما بغرض تحديد تلك الأهداف" وبالتالي فإنها تمثل جهود المواطنين المحليين كأفراد وجماعات للارتقاء بوحدتهم المحلية من خلال العمل مع السلطات المحلية لتحديد لتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم وكيفية الوصول لهذه الحاجيات، فالمشاركة الشعبية ضرورية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المشاركة الفعالة والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه البرامج والخطط التي تهدف إلى تحقيق التنمية[3].

ثالثا- المقومات التنظيمية: تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.

---

[1] - محسن يخلف، **مرجع سبق ذكره**، ص 47.

[2] - خنفري خيضر، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

[3] - مشري محمد الناصر **مرجع سبق ذكره** ص81.

وتعرف الإدارة المحلية بأنها:" نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين".

كما تعرف بأنها: "عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار قرارات إدارية في بعض المجالات".

ومن خلال استقراء ما سبق من التعريفات نجد أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية:

- وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية.

- إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها إنجاز تلك المصالح.

- إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.

وبذلك فإن نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدأين أساسين هما:

1- مبدأ الديمقراطية: ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي وتدفعه إلى الإهتمام بالشؤون العامة، حيث أنه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية.

2- مبدأ اللامركزية: أي أن تسند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية[1].

[1] - خنفري خيضر، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

المبحث الثاني: أجهزة التنمية المحلية، استراتجياتها ومعوقاتها.

إن للتنمية المحلية أجهزة تتبعها السياسات التنموية، كما أنها تقوم على مجموعة من الإستراتيجيات التي توجه السلوك والجهد التنموي في مختلف المجالات، إلا أن هناك معوقات تختلف من بلد لآخر وذلك بتأثير عدة عوامل.

المطلب الأول: أجهزة التنمية المحلية

تسعى التنمية المحلية كظاهرة إجتماعية لإحداث تغيير بنائي ضمن المجتمع المحلي من خلال

أجهزة مساعدة للوصول إلى نتائج مرسومة، وهذه الأجهزة هي برامج تتبعها السياسات التنموية وكثيرا من الدول النامية تعتمدها في تطبيقاتها وهي ثلاث برامج أساسية نجملها في[1]:

الفرع01: البرامج التكاملية

هي تلك البرامج المخططة على الصعيد الوطني، وتهدف إلى تنمية المجتمع في مختلف القطاعات وتؤدي مثل هذه البرامج في مراحلها الأولى إلى إحداث تغييرات جوهرية لتحقيق توازن إنمائي، يقوم على التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية والجهود المحلية الشعبية، وفي هذه الحالة تم الموارد المائية والفنية الأساسية عبر هذا التنظيم لتحقيق أهداف التنمية المخططة مركزيا بالتنسيق مع الإدارة المحلية التي هي امتداد للأجهزة المركزية الوطنية.

الفرع02: البرامج المكيفة

هي برامج مركزية تنشط على مستوى المجتمع الوطني كاملا غير أنها ترتكز على تنظيم المجتمع المحلي والمساعدة الذاتية، وتسعى إلى توحيد الجهود المنوطة نحو تحقيق الأهداف المحددة على المستوى المحلي، وتسعى البرامج المكيفة إلى إحداث تطوير المجتمع المحلي عن طريق الجهود المشتركة بين المجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية مع إحداث تغييرات طفيفة على النظم الحكومية في بعض الأحيان الموجودة على المستوى المحلي، حيث أن البرامج المكيفة تتكيف مع الضرورة العملية والتكيف هذا يكون بسبب التكامل(الإداري، الفني والمحلي) لتحقيق هذا النوع من البرامج.

[1] – محمد بالخير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 43، 44.

الفرع03: برامج المشروعات

هي نوع من برامج تنمية المجتمع المحلي ذات أهداف متعددة أما نطاقها المجالي فهي محددة جغرافيا وإقليميا، وقد تشمل أحد القطاعات الإجتماعية ضمن المجتمع الوطني، فيعد برامج المشروعات من أكثر برامج تنمية المجتمع نفعا بالشعوب النامية التي تعاني وحدتها الوطنية بعض التفكك ولتحقيق هذا النمط من برامج المشروعات من أكثر برامج تنمية المجتمع نفعا للشعوب النامية التي تعاني وحدتها الوطنية ببعض التفكك وهناك حاجة إلى وجود جهاز إداري مستقل إلى هيئة فنية تابعة لهذا الجهاز متعدد الأهداف يعمل ضمن نطاق محلي وطني.

المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية

تعتبر التنمية عملية شاملة، وذلك لإتساع مجالاتها، ونطاق تطبيقها، حيث مست معظم العلوم الإنسانية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية وكذلك الإدارة، حيث تم طرح التنمية كمفهوم له روابط قوية بالعلوم الأخرى مما أدى إلى ظهور الأنواع التالية:

الفر01: التنمية الإقتصادية

يقصد بها تحريك وتنشيط الإقتصاد القومي من خلال زيادة القدرة الإقتصادية مع ضرورة استخدام كافة الموارد بهدف تشجيع الإستثمار وهنا علينا إبراز الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، فالأول يشير إلى الزيادة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغييرات مهمة وملموسة في مختلف الجوانب أما التنمية الإقتصادية فتعني بالإضافة إلى نمو الإنتاج القومي الإجمالي، حصول تغييرات هيكلية مهمة في مختلف المجالات[1].

إذا فغاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية والتي تهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الإقتصادية للمجموعة المحلية، سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها ومن ثم فقد جاءت التنمية الإقتصادية بطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان وتحقيق رخاؤه المادي[2].

[1] – مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2007،ص 130.

[2] – محسن يخلف، **مرجع سبق ذكره**، ص52.

الفرع02:التنمية الإجتماعية

وهو مجال تنموي يسعى للإهتمام بتنمية الجانب الإجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به، وبالإهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الإجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الإجتماعية[1].

وهناك علاقة بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية، حيث لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية دون تغيير إجتماعي، ولا يمكن أن تحدث تنمية إجتماعية دون تنمية إقتصادية، ومن أهداف هذه التنمية: تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموما لكافة المواطنين، زيادة الإهتمام بالطبقة المتوسطة والطبقة العاملة، زيادة نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوى العاملة وتعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل[2].

الفرع03: التنمية السياسية

تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة للنظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، ولا سيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توفر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية ... الخ ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا في دعم مسيرة التنمية السياسية[3].

الفرع 04:التنمية الإدارية

ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية

[1] –خنفري خيضر ، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

[2] – محسن يخلف، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

[3] – خنفري خيضر، **مرجع نفسه**، ص 21.

في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى آدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الإقتصادية[1].

المطلب الثالث: استراتيجيات ومعوقات التنمية المحلية

يمكن أن تقوم التنمية المحلية على واحدة أو أكثر من السياسات والإستراتيجيات التي توجه السلوك والجهد التنموي في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات المحلية والقومية، كما أن لكل مجتمع خصوصياته، وإمكاناته الوفيرة والمحدودة وبالتالي لا تبنى استراتيجيات وسياسات تنموية ملائمة لظروف البيئة المحلية والقومية المترابطة وفيما يلي بعض هذه الإستراتيجيات والسياسات.

الفرع01:إستراتيجيات التنمية المحلية

أولا- التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي: من خلال قيام الحكومة المركزية بوضع الخطط الملائمة لكافة أقاليم الدولة وتكليف جهات محلية بتنفيذ هذه الخطط أو الإلتزام بها أي في مجال من المجالات التنموية، وقد تكون مثل هذه الإستراتيجية ملائمة في حالة عجز الإمكانات المحلية وتخلفها العام خصوصا في مجال الكفاءات البشرية أو المالية أو التكنولوجية أو غيرها[2].

ثانيا- المشاركة المتوازنة: في الجهود التنموية بمختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم والرقابة المستمرة، وقد تكون هذه الإستراتيجية ملائمة في حالة توفر إمكانات محلية جيدة بما فيها القدرات البشرية والوعي الإجتماعي والسياسي وتوفر المصادر المالية وغيرها[3].

ثالثا- اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للجهود التنموية: وقد تكون هذه الإستراتيجية ملائمة في مراحل متقدمة من التنمية القومية الشاملة، حيث قد تظهر أسباب عملية وفكرية وسياسية تدعوا لذلك، فعندما يتعقد المجتمع وينمو ويتطور بدرجات عالية وعندما تتوفر الإمكانات المحلية المناسبة قد يكون مثل هذا التوجه اللامركزي عمليا وناجحا.

إن اختيار الإستراتيجية التنموية الملائمة للبيئة المحلية والوطنية محصلة لتفاعل عوامل اقتصادية وإدارية وسياسية وإجتماعية وفكرية ثقافية وبيئية عديدة ومترابطة[4].

---

[1] - **مرجع نفسه**، ص 21.

[2] - نائل عبد الحفيظ العواملة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 157- 158.

[3] - **مرجع نفسه**، ص158.

[4] - فؤاد بن غضبان، **مرجع سبق ذكره**، ص 54.

الفرع02: معوقات التنمية المحلية

تختلف معوقات التنمية المحلية من بلد لآخر ومن منطقة إلى أخرى داخل البلد نفسه ومن مرحلة زمنية لأخرى وذلك بتأثير العوامل الإقتصادية والسياسية والثقافية لكل مجتمع ومن أهم هذه المعوقات التي تعترض التنمية المحلية ما يلي:

أولا- العامل الديموغرافي: حيث يمثل النمو المتزايد للسكان أحد أهم العوائق التي تقف في طريق التنمية الشاملة للمجتمعات النامية،لا سيما على المستوى على المستوى المحلي فعدد السكان المتزايد يؤثر سلبا على بروز أثر زيادة الإنتاج والدخل وذلك بسبب الحاجيات المتجددة التي تتولد عن هذه الزيادة والتي يصعب تلبيتها، خاصة إذا صاحبها قلة الموارد المحلية، ولا يمكن التغلب على هذه المشكلة، إلا من خلال اتباع سياسة نوعية للمواطنين لحثهم على تحديد النسل أو على الأقل تنظيمه بالإضافة إلى بذل المزيد من الجهد لرفع الإنتاج وخلق مناصب عمل جديدة، تستطيع استيعاب هذا النمو المتجدد للسكان الذي أصبح يشكل عبئا كبيرا على معظم الدول المتخلفة التي تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية الناجحة، التي تساعدها في الوصول إلى التنمية الشاملة[1].

ثانيا- العوامل الإجتماعيـة: وهي ذات طابع وتأثير اجتماعي ومعرقلة لعملية التنمية المحلية وهي متنوعة وأبرزها مايلي:

- المشكلة السكانية وخاصة المتعلقة بالنمو السكاني المرتفع، وعلاقة ذلك بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية.

- تأخر البيئة الإجتماعية متمثلة في نقص مردودية التعليم أي نقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي[2].

ثالثا- العوامل الإدارية: يمكن تلخيص ذلك في الأسباب التنظيمية والتقنية المتمثلة فيما يلي:

عدم التجسيد الفعلي للاامركزية والديمقراطية المحلية، وذلك إن استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا كالبلدية الكبرى، كلما كانت أكثر استقلالية، بينما البلديات غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي دائما تابعة للمركز.

---

[1] – محمد خشون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة عامة وإدارة إقليمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص ص 115،114.

[2] – يوسفي نور الدين، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة،2010/2009، ص 33.

عدم كفاية الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين[1].

رابعا- العوامل الثقافية: يمكن تلخيص أهم العوامل الثقافية التي من شأنها عرقلة مسيرة التنمية المحلية كما يلي[2]:

1- التقاليد السائدة في المجتمع المحلي: خاصة تلك التي تشجع على التمسك بالقديم وبكل ما تركه الآباء والأجداد مما يكون اتجاها سلبيا معارضا لكل تغيير أو تجديد أو تحديث بالإضافة إلى تلك التقاليد، التي تسلم وتؤمن بالقضاء والقدرة دون أن تحاول بذل أدنى جهد لمحاولة تغيير الأوضاع والظروف نحو الأحسن، وذلك بعكس ما تتطلبه التنمية من عمل وجد، لمحاولة السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمة أفراد المجتمع.

2- المعتقدات السائدة لدى أفراد المجتمع المحلي: تلعب المعتقدات السائدة في المجتمع، دورا كبيرا في إعاقة برامج التنمية المحلية، خاصة في مجال الزراعة التي تلقى فيها المشروعات الزراعية الحديثـة مقاومة كبيرة من الأفراد المحليين نتيجة المعتقدات السائدة بينهم والتي تشجعهم على التمسك بالمحاصيل القديمة وتجنب كل ما هو جديد.

3- القيم الإجتماعية والثقافية: يجب مراعاة القيم من طرف المخططين للتنمية المحلية كثيرا، خاصة تلك المتعلقة بأنماط الإستهلاك والعمل والإنتاج ...الخ وكل ما من شأنه أن يؤثر على الأعمال التنموية في المجتمع المحلي.

الفرع05: العوامل النفسية

ترتبط هذه العوامل أساسا بقبول التجديدات أو رفضها الشيء الذي يرجع إلى مسائل نفسية تتمثل في إدراك الجديد وطريقة النظر إلى القديم، فكثيرا ما لاقت مشروعات التنمية المحلية، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية أو الصحراوية الكثير من الإعتراض والمقاومة من طرف الأفراد، نتيجة لظهور اتجاهات نفسية بينهم تتمثل في عدم ثقتهم في الأجهزة الحكومية التي تشرف على إنجاز المشروعات، وذلك لإعتقادهم أن الحكومة لا تهتم بمصلحة المواطنين بقدر ما تهتم بتحصيل الضرائب وتجنيد الشباب إجباريا ...كما أن عدم تحقيق النتائج المرجوة من المشروعات التنموية في المجتمع المحلي أو تأخرها، يولد إحساسا أو شعورا بعدم الرضا لدى السكان، مما يزيد من فقدانهم للثقة في الهيئات الحكومية المشرفة وتقاعسهم عن المساهمة مرة أخرى في تلك المشروعات، فالعوامل

[1] – يوسفي نور الدين، **مرجع نفسه**، ص 33.

[2] – محمد خشون، **مرجع سبق ذكره**، ص116.

النفسية جد مهمة في تحقيق وإنجاح التنمية المحلية لذا يجب أخذها بعين الإعتبار عند القيام بأي مشروع تنموي لأنها من الممكن أن تشكل عائقا كبيرا في وجه تنمية المجتمع المحلي[1].

الفرع06: ضعف المشاركة الشعبية

لقد كشفت العديد من الدراسات التي أجريت على تنمية المجتمعات المحلية، أن السبب الرئيسي والعائق الحقيقي الذي حال دون نجاح مشروعات التنمية المحلية في معظم هذه المجتمعات، هو أنها لم تكن تستجيب بصفة مباشرة لمطالب الأفراد المحليين، وهذا ما جعلها تلقى مقاومة شديدة عند تنفيذها، حيث يؤكد هذا معظم العاملين في مجال التنمية المحلية، الذين خلصوا إلى ضرورة إشراك المواطنين أو الأفراد المحليين في جهود التنمية لأن هذا يشكل أحد الأسباب المهمة التي يتوقف عليها نجاح هذه المشروعات أو فشلها[2].

الفرع07: العوامل الإقتصادية

إن أكبر مشكل يتعرض طريق التنمية المحلية هو مشكل التمويل المحلي، حيث نجد أن هناك نقص كبير في مصادر التمويل المحلية الداخلية من خلال تعدد الضرائب والرسوم الجبائية وصعوبة التحصيل بسبب التهرب الضريبي ونقص الرقابة والمعلومات الإقتصادية وصعوبة تثمين النفايات والتجاوزات البيئية التي تقوم بها المؤسسات الصناعية مقارنة بتنوع وتعدد النفقات وكذا النقائص التي تعرفها أنظمة المالية المحلية، وهذا ما يدفع إلى الإعتماد على القروض والإعانات المشروطة، هذا بالإضافة إلى مشكل التحولات الإقتصادية وما يترتب عنه من سياسات اقتصادية تعود بآثار مباشرة وغير مباشرة على وضعية أفراد المجتمع المحلي كارتفاع معدلات الفقر وتدني مستوى المعيشة والتضخم والبطالة والتضخم السكاني غير الرشيد تظهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والإجتماعية وما ينجم عنه من تدهور لقاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والإستهلاك الحالية مما يزيد من إعاقة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة[3]

[1] – محمد خشون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 116،117.

[2] – **مرجع نفسه**، ص 118.

[3] – مشري محمد الناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة التنمية المحلية في معظم دول العالم لما تتميز به من مرونة وتأقلم مع مختلف الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ودورها الفعال في تنمية المجتمعات المحلية.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الإقتصادي

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في مختلف الجوانب خاصة الإقتصادية في تحقيق التنمية المحلية تتمثل فيما يلي:

الفرع01: توفير مناصب عمل

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل إيجابي في توفير مناصب عمل دائمة وامتصاص البطالة بتخصيص رؤوس أموال محدودة الإستثمار مقارنة بما تتطلبه المؤسسات الكبيرة مما يحقق الأعباء على كاهل الميزانية العامة للدولة، حيث تساهم في توفير فرص عمل ويكلفه أقل من كلفة توفيرها في المؤسسة الكبيرة وإعادة إدماج العمال المسرحين من المؤسسات العمومية، خاصة بعد عمليات الخوصصة التي شهدتها الكثير من البلدان النامية[1].

الفرع02: جذب المدخرات المحلية

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالا خصبا لجذب المدخرات الصغيرة واستخدامها استخداما منتجا نظرا لتمييزها باستخدام رأس مال أقل وهذا يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين وبالتالي لا تذهب هذه المدخرات إلى مجالات غير إنتاجية.

[1] – عمار شلابي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية**، المؤسسة وقضايا التنمية، ص276، نقلا عن الموقع:18:45à Le14Avril www.univ.skikda.dz/doc.site/revus.sH/article46.pdf

إن قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على جذب المدخرات واستثمارها، يجعلها أكثر انسجاما مع وضعية البلدان النامية، وبالتالي تشكل إحدى القوات الهامة لإجتداب هذه المدخرات وتحويلها إلى استثمار منتج بدلا من تبذيرها في أوجه إنفاق تخدم التنمية [1].

الفرع03: التقليل من الفقر

لقد أدركت الدول والمنظمات الدوليـــة مدى فعالية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالدرجة الأولى في التقليل من الفقر وذلك عن طريق ما يسمى بالتمويل المصغر، فمعظم الدول تعاني من الفقر وخاصة الدول ذات الدخل الضعيف مثل دول جنوب الصحراء في إفريقيا، دول أمريكا اللاتينية والدول العربية، ولمعالجة الظاهرة لجأت هذه الدول إلى سياسة القرض المصغر لتمكين الفقراء من خلق نشاط خاص بهم يسمح لهم بالحصول على مداخيل يعيشون منها[2].

الفرع04: توطين السكان والتقليل من حركة الهجرة

إن استقرار السكان تحكمه العديد من العوامل أهمها توفر مناصب العمل والخدمات العمومية الضرورية وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة في توطين السكان واستقرارهم والتقليل من الهجرة نحو المناطق الحضرية الكبرى.

إن عدم الإهتمام بالتنمية المحلية في العشرين سنة من القرن الماضي وسياسة التصنيع كان السبب في هجرة ريفية كبيرة مما صعب من إدارة المدن وتوفير الحاجيات الأساسية والخدمات العامة ففي ولاية سطيف على سبيل المثال 65,18% من سكان الولاية يتواجدون في 08 دوائر من أصل 20 دائرة، كما بلغ عدد السكان المدن الحضرية حوالي 643595 نسمة مقابل 860830 نسمة في المناطق الريفية وشبه الحضرية مما زاد من الضغط على السلطات المحلية من حيث توفير المرافق العمومية، السكن، المياه وغيرها من الخدمات العامة، والجدول التالي يبين حركة الهجرة بولاية سطيف بين سنوات (1987-1998-2008)[3].

[1] – علواني عمار، **دور المؤسسات ص و م في التنمية المحلية، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 ص 175.

[2] - علواني عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص176.

[3] - **مرجع نفسه**، ص 191.

جدول رقم 2-1: حركة الهجرة في ولاية سطيف (1987-1998-2008)

طاردة	متوازنة	جاذبة
16 بلدية	08 بلديات	08 بلديات
من أصل 32 بلدية	من أصل 32 بلدية	من أصل 32 بلدية

المصدر: علواني عمار، **دور المؤسسات ص و م في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010،ص111.

الفرع05: استغلال التمويل المحلي

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا مذرا لإيرادات معتبرة لخزينة الجماعات المحلية تستخدم في تنمية محيطها من هياكل قاعدية وخدمات تزيد من جدب الإستثمارات[1].

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الإجتماعـــي

بالإضافة إلى الأهمية البالغة التي لعبتها كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الإقتصادي هناك أهمية في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الإجتماعي، ويمكن توضيح هذه الأهمية فيمايلي:

الفرع01: تحقيق التوزيع العادل للدخول

إن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المناطق يمكن من جعل النشاط الإقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد، ويعمل على خلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر على مستوى كامل جهات الدولة، بحيث لا يكون التركيز على المناطق الكبرى وإهمال بقية المناطق الأخرى[2].

[1] – عناني ساسية، **دور المؤسسات ص وم في تحقيق التنمية المحلية** ، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد السادس عشر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2014، ص96.

[2] – **مرجع نفسه**، ص97.

الفرع 02: نشر الوعي الصناعي

يتحقق ذلك من خلال إعطاء فرصة كبيرة لقطاع عريض من أفراد المجتمع للتعلم الكثير في المجال الصناعي، فهي بذلك تعمل على تنمية القدرات الذاتية للأفراد وزيادة وعيهم بأهمية القيام بأنشطة صناعية تتماشى مع احتياجات المجتمع المحلي [1].

الفرع03: تلبية الإحتياجات المحلية

إن الهدف الأساسي من خلال إنشاء برنامج تنموي يتركز على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هو إنتاج سلع وسيطية وسلع استهلاكية فأحد أهم المبادئ المسيطرة على الصناعات المحلية هو تلبية الإحتياجات الآنية للمستهلكين سواء بإنتاج يعوض المنتجات المستوردة أو لتوسيع سلسلة منتجات الإستهلاك النهائي، وبالتالي تلبية احتياجات المجتمع والزيادة من درجة الإكتفاء الذاتي والحد من التبعية الإقتصادية، كما تعمل على نشر الرفاهية الإقتصادية، وتحسين مستويات المعيشة وتوزيع عوائد التنمية على مناطق الدول المختلفة، وتقليص نسبة الفقر كما توفر هذه المؤسسات إنتاج سلع وخدمات بأسعار منخفضة مقارنة بأسعار المؤسسات الكبيرة ومسايرة الرغبات الجديدة[2].

الفرع 04: التخفيف من حدة المشكلات الإجتماعيـــــة

تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة المشكلات الإجتماعية والمحلية

ويظهر ذلك من خلال جذب الفئات التي تعاني من البطالة وتتيح لهم فرصـــة عمل مما ينعكس عليهم بالنفع الكبير، فعدم وجود فرص عمل لهم يؤدي إلى انتشار الآفات الإجتماعيـــــة التي تؤثر على الإقتصاد الوطني ككل[3].

[1] – **مرجع نفسه**، ص97.

[2] – عمار شلابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 276.

[3] – عناني ساسية، **مرجع نفسه**، ص97.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستخلص أن الكثير من الدول تسعى إلى زيادة معدلات التنمية المحلية في المجتمعات، لأن تحقيق مزيد من التنمية على المستوى الوطني يساهم في الرفع من الاقتصاد الوطني ككل، وذلك من خلال التعرف على أساسيات التنمية المحلية باعتبارها عملية واعية ومدروسة تهدف إلى تحسين الظروف المادية للأفراد والرفع من مستوى معيشتهم بالتقليل من حدة الفقر وتوفير مناصب العمل بالإضافة إلى تلبية الإحتياجات المحلية.

حيث تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية خاصة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي وذلك باتباع استراتجيات تنفيد معينة على الرغم من المعوقات التي تعترض طريقها نحو إبراز هذا الدور.

الفصـــل الثالث :

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في ولاية ميلة

تمهيد الفصل:

تناولنا في الفصلين السابقين أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المحلية عن طريق أجهزة واستراتيجيات .

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى إبراز الدور والأهمية لهذه المؤسسات حيث قامت الجزائر بعدة مبادرات هدفها تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو هذا القطب الإستثماري الجديد بإقامة مثل هذه المؤسسات نظرا لما يمكن أن تؤديه مستقبلا أذا ما حظيت بالعناية الكافية، وضمن هذا السياق سندرج إحصائيات تهدف إلى تكوين رؤية فكرية عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بصفة عامة وولاية ميلة بصفة خاصة.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تناولنا فيهم مايلي:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمشاكل التي تواجهها.

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية بولاية ميلة.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في االجزائر

لقد أدركت جميع دول العالم وخاصة النامية منها أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آخذين بعين الإعتبار التفاوت النسبي الكبير بين تلك المؤسسات في البلدان الصناعية قياسا بوضعيتها في البلدان النامية من حيث رأس المال، وقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميته الكبيرة في دفع عجلة التنمية[1].

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعود نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الإستعمار، حيث تلعب دورا فرعيا ملحقا للشركات الكبرى الفرنسية وابتداءا من سنة 1958 وفي إطار المخطط الإستعماري المعروف بمخطط قسنطينة أصبحت هذه المؤسسات تعمل لأجل تطوير صناعة محلية تخدم المستعمر، وذلك من خلال الأرباح التي تحققها بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة بالإضافة إلى توفير السلع للمعمرين والإبقاء على تبعية الإقتصاد الجزائري لإقتصاد فرنسا [2].

ويمكن تقسيم مراحل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى:

المرحلة الأولى (1963-1982): إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء الإستقلال كان مشكل بصفة عامة من مؤسسات صغيرة والتي أسندت إلى لجان التسيير الذاتي (autogestion) بعد رحيل مالكيها الأجانب، فقد أدمجت منذ عام 1967 في حوزة الشركات الوطنية.

قانون الإستثمارات: قد صدر عام 1963 من أجل معالجة استقرار المحيط الذي صاحب الإستقلال، إلا أنه كان له أثر ضعيف حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص تسخير الرأسمال الوطني والأجنبي، وهذا رغم الإمتيازات والضمانات المصادق عليها لهذا الأخير التي تعتبر مهمة.

وفيما بعد هناك رؤية واضحة قد اتخذت لصالح اقتصاد مركزي مخطط يغلب عليه الطابع العمومي وصناعة سريعة ترتكز على صناعات للأجهزة ولمنتجات وسيطة.

إن قانون الإستثمارات الجديد لعام 1966 كان يصبوا لتحديد قانون الإستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الإقتصادية، هذا القانون قد احتاط بإحتكار الدولة للقطاعات الحيوية للإقتصاد وأن منح الرخص أو الإعتمادات للمشاريع الخاصة كان بالضرورة يمر عبر اللجنة الوطنية للإستثمار "CNI" على أساس معايير اختيارية.

---

[1] – عليان نبيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

[2] – **مرجع نفسه**، ص 88.

في الحقيقـــة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما كالتزام مبنية على أساس التنمية كدافع ومحفـــــــز ومكملة للقطاع العمومي الذي يعود له دور المحرك في السياسة الإقتصادية لتنمية البلاد[1].

قانون التسيير الإشتراكـــي: والذي كرس التسيير الإشتراكي للمؤسسات فهي منشأة ومنظمة من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية، وهي ملك للدولة تسير حسب مبادئ التسيير الإشتراكي، غير أن هذه المرحلة شهدت عدة مشاكل من بينها: انعدام التحديد الدقيق لوظائف الأطراف المعينة باتخاذ القرارات داخل الشركة التكنولوجيا المستوردة لم تأخذ بعين الإعتبار نوع التكوين الموجود في الجزائر، ضعف التكامل الإقتصادي بين الصناعات مما جعلها تشكوا من نقص قطع الغيار.

وبصفة عامة لم تكن هناك أي سياسة واضحة اتجاه هذا القطاع طيلة الفترة الممتدة من (1962-1980)، فقد تم تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على بناء صناعة ضخمة تتدخل الدولة مباشرة في تسييرها، مما أدى إلى نتائج سلبية كلفت خزينة الدولة أموالا باهضة[2].

المرحلة الثانية (1982-1988): نال القطاع الخاص متنفسا بصدور قانون الإستثمار الجديد في 1982م، فقد حضي بدور في تحقيق أهداف التنمية إذ حددت ثلاث أهداف أساسية للإستثمارات الوطنية الخاصة في المادة الثانية، الباب الثاني من القانون مع الإبقاء على القيود المعيقة له، حيث تم فيه تسقيف الإستثمار الخاص بـ 30 مليون دينار للمؤسسة ذات المسؤولية المحدودة و 10 مليون دينار للمؤسسات الفردية، كما تم تحديد نسبة التمويل من البنوك بالنسبة للمؤسسات الخاصة بـ 30% من قيمة الإستثمار، وقد تم في سنة 1983م إنشاء ديوان للتوجيه والمتابعة والتنسيق للإستثمارات الخاصة تابع لوزارة التخطيط وتهيئة الإقليم، مهمته توجيه الإستثمار الخاص إلى نشاطات ومناطق بشكل يتماشى مع حاجات التنمية وضمان تكامله مع القطاع العام وكذا ضمان تكامل تام للإستثمار الخاص مع الخطط الموضوعة، أدى ذلك إلى إقبال على الإستثمار حيث تم تسجيل 10000 مشروع إلا أن عدد المشاريع التي تم تجسيدها يمثل 15% من المشاريع التي وافق عليها ديوان التوجيه والمتابعة والتنسيق للإستثمارات الخاصة وهو يبين نجاح القيود الموضوعة في تحقيق هدفها.

---

[1] – بوهزة محمد، بن يعقوب الطاهر، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الإقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 25-28 ماي 2003، ص 05.

[2] – الطيب داودي، **مرجع سبق ذكره**، ص 73.

وتأكيدا على السعي لإشتراك القطاع الخاص في التنمية فقد جاء في الميثاق الوطني سنة 1986م الباب الأول، الفصل الثالث، إن تنويع الفروع الصناعية يستلزم أن نتائج الفرصة أمام القطاع الخاص كي يقدم مساهمة في مجهود التنمية الشاملة بتعبئة الإدخار الوطني بصفة أوسع عن طريق إقامة وحدات إنتاجية صغيرة ومتوسطة الحجم... ،إن الإشارة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة كشريك في التنمية لا يعبر عن رغبة في التخلي عن التوجه الإشتراكي، بل هو تأكيد على تسقيف حجم الإستثمار الخاص، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تختص بصغر رأسمالها، إذ لم تكن الدولة لتسمح بإنشاء مؤسسات كبيرة خاصة، فقد جاء الباب الأول، الفصل الثاني من ميثاق 1986: إن مكانة ودور القطاع الوطني الخاص يتحدد على ضوء المبدأ القائل بأنه لا يجوز أن تتحول الملكية الخاصة إلى مصدر للسيطرة الإجتماعية، كما لا يجوز أن تتخذ ذريعة لجعل العلاقة بين المالك والعامل قائمة على أساس الإستغلال فالملكية الخاصة مسموح بها في حدود تجعلها لا تخلق أي ضرر بمصالح الجماهير الكادحة ولا تعرقل تطور المجتمع نحو الإشتراكية بالتالي، حتى ذلك العالم كان هناك إصرار على الإستمرار في النهج الإشتراكي الذي يسعى لإبعاد القطاع الخاص قدر الإمكان عن المشهد الإقتصادي[1].

المرحلة الثالثة (من 1988 إلى غاية يومنا هذا): في 1988، ومع تفاقم الأزمة الإقتصادية التي عصفت بالجزائر ، تم اختيار التوجه نحو اقتصاد السوق وبالتالي تم وضع إطار تشريعي جديد بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية، هذا الإطار وضح الأهداف العامة التالية:

- تعويض الإقتصاد الموجه بإقتصاد السوق.

- البحث عن استقلاليـــة المؤسسات العمومية وإخضاعها للقواعد التجارية.

- تحرير الأسعار.

- استقلالية البنوك التجارية و بنك الجزائر .

عرفت هذه المرحلة صدور العديد من القوانين التي كان لها انعكاس على واقع المؤسسات الصغيرة والموسطة وأهمها:

- قانون رقم 29/88 المؤرخ في1989/07/19 الذي وضع الإحتكار للمؤسسات العمومية على التجارة الخارجية وفتح أبوابه على وجه القطاع الخاص.

[1] - بن نعمان محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص24-25.

– قانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقروض الذي يضم حركات رؤوس الأموال وتشجيع على أشكال الشركات دون أي استثناء.

تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الخاصة حيث شهد عددها تطورا بالغ الأهمية ابتداءا من سنة 2000 وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة أخرى.

وقبل أن نتطرق إلى الإحصائيات يجب أن نذكر أهم أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تدخل في الإحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات و الصناديق الخاصة بتمويل ومرافقة الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسب الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية أو مؤسسة أشخاص طبيعية(مهن حرة).

المؤسسات العامة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الصناعات التقليدية: وهي كل مؤسســة يغلب عليها العمل اليدوي وتكسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة وقد حدث تعديل وزاري فانتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة بذلك تكون قد خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك ابتداءا من سنة 2010، حيث عوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي[1].

المطلب الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها في الجزائر.

إن التحول الذي عرفته السياسة الإقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي، أفرزت تغيرات مهمة خاصة في هياكل الإقتصاد الوطني، فعلى ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم ونمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الإتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي 1994[2].

[1] – عليان نبيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 91.

[2] – منى مسغوني، **نحو آداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2012، ص 126.

الجدول رقم3-1: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2012).

طبيعة المؤسسة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المؤسسة الخاصة	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293946	392013	455398	618515	658737	711275
المؤسسة العامة	778	778	778	778	874	739	666	626	591	557	572	557
الصناعة التقليدية	64677	71523	85079	86732	96072	106347	116347	126887	169080	-	-	-
المجموع	245348	261853	288577	312959	342788	410959	410959	519526	625069	619072	659309	711832

المصدر: عناني ساسية، **نحو آداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية**، مجلة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 16، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2014، ص 98.

يتضح من الجدول التزايد المستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ 245348 سنة 2001 ليصل إلى 711832 مؤسسة سنة 2012، ما يعادل نسبة تقدر بـ 190,13%، وترجع الزيادة بنسبة كبيرة إلى المؤسسات العمومية فهي في تراجع مستمر نتيجة سياسة الخوصصة وبالنسبة للمؤسسات الحرفية فهي تشهد هي الأخرى ارتفاعا مستمرا حيث وصل عددها إلى 169080 مؤسسة سنة 2009، ونظرا للتطور الملحوظ في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد انعكس ذلك على تطور مساهمتها في تحقيق التنمية، حيث استطاعت أن توفر 1848117 منصب شغل إلى غاية سنة 2012 وتساهم بـ 542415 مليار دينار من القيمة المضافة و 6060.80 مليار دينار من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن مساهمتها تبقى محدودة ويرجع ذلك إلى أن أكثر من 70%من المؤسسات المستحدثة تنشط في قطاعي الخدمات والأشغال العمومية كونها تمثل استثمارات مضمونة سريعة العائد، في المقابل تبقى نسبة نشاطها في القطاعات المنتجة ضعيفة[1].

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمشاكل التي تواجهها.

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة هامة في سياسة الإنعاش الإقتصادي التي انطلقت فيها الجزائر منذ مطلع التسعينات وهذا باعتبارها قطاعا حيويا في السياسة الإقتصادية

[1] – عناني ساسية، **مرجع سبق ذكره**، ص 98.

الجديدة وتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار[1]، فعلى الرغم من المكانة الهامة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني إلا أن هذه المؤسسات لازالت تواجه العديد من المشاكل التي تعترض سبيل عملها وتطورها.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدور الذي تلعبه في المجال الإقتصادي والإجتماعي وتتمثل في:

الفرع 01: على الصعيد الإقتصادي

أولا- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الإقتصادية الخالقة والموفرة لمناصب الشغل فهي تتميز بديناميكية متفوقة، وفي مجال دوران مناصب العمل وامتصاص البطالة بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى، من خلال خلق استثمارات ومشاريع جديدة ناجحة، تعتمد بالدرجة الأولى الإمكانيات الذاتية في مجال التسيير والتنظيم والتموين[2].

فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة، فقد وصل عدد هذه المؤسسات نهاية 2012 إلى 711832 مؤسسة تشغل حوالي 1848117 عامل.

ولتوضيح أكثر لمدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل نتعرض إلى الجدول التالي[3]:

جدول رقم 3-2: حجم مساهمة العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2002-2012) **الوحدة: عامل.**

نوعية المؤسسات ص و م	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المؤسسات الخاصة	538055	550386	592758	888829	977942	1298253

[1] - أتشي شعيب، **واقع و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر،2008/2007، ص 75.

[2] - **مرجع نفسه**، ص 75.

[3] - صالحي سامي، **مرجع سبق ذكره**، ص72.

المؤسسات العامة	74764	47764	71826	76283	61661	57146
المجموع	612819	598150	664586	965112	1039603	1355399

نوعية المؤسسات ص و م	2008	2009	2010	2011	2012
المؤسسات الخاصة	1487423	1494949	1577030	1676111	1800742
المؤسسات العامة	52786	51635	48656	48086	47375
المجموع	1540209	1546584	1625686	1724197	1848117

المصدر: صالحي سامي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة،2014 /2015، ص75.

يتضح من الجدول السابق أن: عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر حيث كان مجموع العمال سنة 2002 بقدر بـ 612819 عامل ليرتفع العدد سنة 2012 إلى 1848117 عامل، أما بخصوص زيادة العدد بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات في القطاع الخاص وانخفاضه بالنسبة للقطاع العام هذا راجع إلى زيادة اهتمام الدولة بالقطاع الخاص[1].

ثانيا- الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات: إن الناتج الداخلي الخام يولد من مساهمات الأربع قطاعات الإقتصادية في البلاد، وهي قطاع المؤسسات المالية، المؤسسات الإقتصادية، مؤسسات الجماعات المحلية، مساهمة قطاع العائلات ويمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مساهمة قطاع العائلات بنسبة كبيرة، حيث تساهم هذه المؤسسات بأكثر من 84,77% من الناتج الداخلي الخام، ومن خلال الجدول التالي نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص ممثلة في المؤسسات العائلية ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة تتزايد باستمرار خلال الفترة الممتدة من 2007 حتى 2011 بالنسبة للناتج خارج المحروقات، الأمر الذي يكشف لنا مدى أهمية القطاع الخاص في تحقيق النمو الإقتصادي وذلك من خلال تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

الجدول رقم3-3: تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني (2007-2011)

الطابع القانوني	2007		2008		2009		2010		2011	
	قيمة	نسبة %	قيمة	نسبة %	قيمة	نسبة %	قيمة	نسبة %	قيمة	نسبة %

[1] – صالحي سامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 73.

[2] – سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، المعوقات والحلول**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر يومي 28-29أكتوبر 2014، ص 8.

نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	749,86	19,2	760,92	17,55	816,80	16,41	827,53	15,02	923,34	15,23
نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	3153,77	80,8	3574,07	82,45	4162,02	83,59	4681,68	84,98	5137,46	77,
المجموع	3903,63	100	4334,99	100	4978,82	100	5509,21	100	6060,80	100

المصدر: سليمان ناصر، **عواطف محسن،قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول تقييم اسراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لاستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثلثة بالجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي29/28 أكتوبر 2014،ص9.

ثالثا- وسيلة لإستثمار المواد الأولية المحلية: سواء كانت خدمات غير مستثمرة أو سلعا نصف مصنعة مما يجعلها وسيلة هامة لتشجيع ودعم الإنتاج الزراعي والصناعي على حد سواء عند اعتمادها على مدخلات الإنتاج المحلية بما فيها الآلات المصنعة حاليا فضلا عن دورها في تنمية وحماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجا لدى شعوب العالم[1].

رابعا- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة: لقد عرفت القيمة المضافة التي تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا مستمرا حيث انتقلت من 3407,65 مليار دولار سنة 2007 إلى أكثر من 50424 مليار دولار سنة 2011 أي بمعدل زيادة يقدر بـ 59 بالمائة وهذا بالرغم من الأزمة المالية التي مست إقتصاديات الدول خلال هذه الفترة والملاحظ أن معدل مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة يتغير من سنة إلى أخرى وهذا حسب ما تمليه الظروف الإقتصادية[2].

الجدول رقم3-4: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة

السنة البيان	2007	2008	2009	2010	2011
القطاع الخاص	3407.65	3790.42	4386.53	4791.32	5424.15

[1] – عليان نبيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 108.

[2] – موسي سهام، **مساهمة في بناء نموذج قياس اثر المحاذاة الاستراتيجية لتكنولوجيا الأنترنيت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص:علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014/2013، ص16.

نسبة المساهمة من الإجمالي	-	11.23	15.72	9.22	13.20

المصدر: موسي سهام، **مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذاة الإستراتيجية لتكنولوجيا الأنترنيت على آداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014/2013، ص 17.

خامسا- تدعيم المشاركة الوطنية في التنمية الإقتصادية: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الإقتصاد لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للإستثمار، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساعد في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي[1].

سادسا- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات: تمثل المحروقات أهم الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 97.04% سنة 2012 من القيمة الإجمالية للصادرات، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة ومقدرة 2,96% من القيمة الإجمالية للصادرات أي بقيمة 2,18 مليار دولار أمريكي، لذلك فقد قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تمثل 99% من مجموع المؤسسات في الجزائر.

الجدول الموالي يمثل مجموعة المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات والتي تتكون أساسا من

- منتوجات نصف مصنعة والتي تمثل نسبة 2,24% من القيمة الإجمالية للصادرات وذلك بقيمة 1,66 مليار دولار أمريكي.

- السلع الغذائية بنسبة 0,42% أي بقيمة 313 مليون دولار أمريكي.

- سلع التجهيزات الصناعية والسلع الإستهلاكية غير الغذائية بالنسبتين التاليتين على الترتيب 0,04%، 0,02 %[2].

الجدول رقم 3-5: أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات (2011-2012)

مجموعة المنتوجات	2011		2012	
	قيمة	نسبة %	قيمة	نسبة %
الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	836.01	40.45	909.17	41.57

[1] - عليان نبيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 109.

[2] - سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات،المعوقات والحلول، **مرجع سبق ذكره**، ص09.

النشادر المنزوعة الماء	371.73	18.03	481.21	22.00
سكر الشمندر	265.23	12.86	207.97	9.51
فوسفات الكالسيوم	128.34	6.22	152.88	6.99
الكحول غير الحلقية	41.75	2.02	03.1	2.24
الهيدروجين والغازات النادرة	93.14	1.90	36.04	1.65

المصدر: سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لإستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 28 و 29 أكتوبر 2014، ص9.

الفرع 02: على الصعيد الإجتماعـــــي

أولا- محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حضا في النمو والتنمية: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حضا في النمو أو الأكثر احتياجا للتنمية، الأمر الذي يؤهل الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها بهذه المشاريع فضلا عن احتوائها الآثار الإجتماعيـــة السلبية لبرامج الإصلاح الإقتصادي في كثير من الدول خاصة بعد أن تصدرت هذه القضية منذ بداية عقد التسعينات سلم أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدوليـــة[1].

ثانيا- عدالة التنمية الإجتماعيـــــة وتوزيع الثروة: تهدف أغلب خطط التنمية الإقتصاديـــة والإجتماعية إلى إعادة توزيع الثروة والعدالة في توزيع مكاسب التنمية الإقتصادية والإجتماعيـــة على المحافظات المختلفة ذات الكثافة السكانية المختلفة، بحيث لا تكون المكاسب مركزة في المحافظات الأكثر كثافة لذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن خلال انتشارها جغرافيا وعلى نطاق واسع

[1] – عليان نبيلة ، **مرجع سبق ذكره**، ص 111.

ثالثا- امتصاص البطالة وتأمين فرص العمل: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا هاما في الإقتصاد في جميع الأقطار، حيث تلعب دورا رئيسيا في تزويد فرص العمل وامتصاص البطالة، إذ أن تكلفة فرص العمل فيها تقل عن متوسطة تكلفة العمل في المنظمات أو المؤسسات الكبيرة وذلك مما يعكس دورها الإيجابي ويعزز قدراتها على توظيف الأيدي العاملة[1].

رابعا- الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن: يعد وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني أحد الدعائم الأساسية في تثبيت السكان وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن[2].

خامسا- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية: يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم 3-6: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أهم 10 ولايات للفترة (2009-السداسي الأول من 2012)

	2009	2010	2011	السداسي الأول 2012
الجزائر	41006	43265	45636	47253
تيزي وزو	19785	21481	23109	24068
وهران	16204	17323	18370	19200
بجاية	15517	16695	17962	18872
سطيف	14960	16096	17154	18044
تيبازة	13093	14434	15672	16350
بومرداس	12006	12955	13787	14463
البليدة	11250	12059	12930	13620
قسنطينة	11049	11781	12561	13010
عنابة	8933	9508	10041	10357
المجموع الإجمالي الوطني	**345902**	**369319**	**391761**	**407779**

المصدر: شريف بوقصيبة، علي بوعبد الله، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2013 ص6.

تعتمد التنمية المحلية بالدرجة الأولى على استعمال الموارد المحلية وتثمينها، وبالتالي فمدى انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعكس مدى مساهمتها في التنمية المحلية، وعليه فمن خلال

[1] - **مرجع نفسه**، ص 13

[2] - **مرجع نفسه**، ص 14.

الجدول يتضح بأن هذا النوع من المؤسسات يتوزع بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد فهي تتميز بتمركز أغلبيتها في 12 ولاية بنسبة تفوق 52% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وتمثل أربع ولايات (الجزائر، تيزي وزو، وهران، بجاية) حوالي 27 بالمائة من تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلاد[1].

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تشكل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أولويات الجزائر في إطار الإنتقال إلى اقتصاد السوق، لذا أصبح من الضروري تشخيص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تقف في سبيل تنميته، وفي هذا الإطار نحاول إبراز مشاكل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الجوانب ويمكن تلخيص هذه المشاكل فيمايلي:

الفرع01: المشاكل الإجرائيـــة (الإدارية واالقانونية)

ينقسم المحيط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعراقيل إدارية تتمثل خاصة في تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية، قلة الإحاطة بالقوانين السارية وعدم الشفافية واحترام النصوص، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير قادرة على التصدي للمظاهر السلبية التالية[2]:

أولا– البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة: التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الإتصال بها، مما يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطئ العمليات ونقص الإعلام وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة، فعلى سبيل المثال يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا وتقديم أكثر من 18 وثيقة والمدة اللازمة لتطبيق الإجراءات الإدارية لإقامة مشروع يزيد عن ثلاثـــة أشهر، والمدة المتوسطة لإنطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى خمس سنوات، إذن فمشكل البيروقراطية يشكل أكبر حاجز تتحطم عليه إدارة الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية[3].

---

[1] – شريف بوقصبة، **علي بوعبد الله،والقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر يومي 6/5 ماي2013، ص6.

[2] – عليان نبيلة، **مرجع سبق ذكره** ،ص 102.

[3] – سليمان ناصر، عواطف محسن ، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

ثانيا- عدم وجود استقرار في القوانين والتشريعات: التي تحكم وتنظم سير المؤسسات الصغيرة والتوسطة في الجزائر، ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل البنوك، الإدارات العمومية، الصناديق الوطنية[1].

الفرع02: مشكل العقار الصناعي

والذي بدروه يشكل حساسية كبيرة في هذا القطاع أي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي وقف عائقا في إنجاز وتحقيق العديد من المشاريع الإستثمارية والصناعية نظرا للمشاكل التي تعرقله من بينها[2]:

أولا- الأراضي: يتعلق شكل الأراضي أساسا بالقيود البيروقراطية التي لازالت تفرض نفسها على مستوى الجماعات المحلية والهيئات المشرفة على التسيير العقاري، طول مدة منح الأراضي فالمدة المتوسطة تقارب السنتين، وهو أجل طويل جعل عدد كبير من المستثمرين لا يتحصلون على أراضي لإقامة مشاريعهم بالإضافة إلى رفع طلبات منح الأراضي المخصصة للإستثمار رفضا غير مبرر.

ثانيا- المنافع: تعاني المناطق الصناعية عبر الوطن من غياب سياسة خاصة بها إذ دخلت في حالة تدهور في الهيئة التسييرية وتحولت بعض المناطق إلى تجمعات عمرانية فأصبحت بعض المناطق تشكل خطرا بيئيا ينذر بعواقب وخيمة، رغم أن المنشور رقم 104 المؤرخ في 1994/04/22 والصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية الذي ينص على تكوين لجنة تنظم ممثلي ومسؤولي مؤسسات صناعية على مستوى القطاعين العام والخاص.

الفرع03: مشاكل الإئتمان.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية في مجال التمويل أي حصولها على الموارد المالية اللازمة للقيام بالمشروع أو تسويق منتجاتها أو تكوين مستخدميها ويرجع السبب في ذلك إلى[3]:

أولا- البحث عن الإستقلالية المالية: حيث نجد أن صاحب المشروع يربط مفهوم الإستقلالية في الموارد المالية باستقلالية اتخاذ القرار وعادة ما يرى في التبعية المالية عائقا أمام حرية إتخاذ القرار.

---

[1] - عليان نبيلة، **مرجع نفسه**، ص 103.

[2] - سعدية وسام، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

[3] - شريف غياط، محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية-المجلد 24- العدد الأول، 2008،ص ص 137،138.

ثانيا- ضعف تكيف المنظومة المالية المحلية مع متطلبات المحيط: فعلى الرغم من الحديث عن اجراءات الدعم المالي وتشجيع وتحفيز الإستثمارات والشراكة، فإن الواقع يشير إلى خلاف ذلك، حيث يعكس اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها: غياب ونقص شديد في التمويل طويل الأجل، المركزية في منح القروض وغياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض، محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الإئتمان بسبب عدم الإستقلالية النسبية وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس.

الفرع04: مشاكل تسويقية

وتتمثل في تضارب القوانين والتشريعات الحكومية وتغييرها من حين إلى آخر، ارتفاع تكاليف القيام بدراسة السوق مما يؤدي إلى عدم وجود بيانات حديثة عن السوق ومتطلبات الزبائن، قيام أصحاب هذه المؤسسات في أغلب الحالات بالبيع بمفردهم دون الإهتمام بتطوير أساليب البيع أو محاولة رفع المبيعات من خلال اللجوء إلى الموزعين ذوي الخبرة العالية عن الأسواق ومتطلبات الزبائن.

والملاحظ أن مشكل التسويق له التأثير المباشر على تنافسية المؤسسة، مما يفرض عليها ضرورة دراسة وضعيتها ومركزها التنافسي واللجوء إلى مختلف الأساليب التي من الممكن أن تحسن وضعيتها إزاء تغيرات المحيط، إضافة إلى العمل عل إيجاد المزايا التنافسية التي يمكن أن تجعلها أكثر صلابة لمواجهة مختلف التغيرات[1].

الفرع05: غياب ثقافة مؤسسية

لا ريب أن ما حققته المجتمعات المتقدمة من اتجاهات ورقي يعود إلى ما توصلت إليه من نهضة وتطور علمي إذ بفضل المعرفة العلمية والتكنولوجية تحقق لها الكثير من الإنجازات، وجدير بالذكر هنا، أن إدارة المشاريع والأنشطة الإقتصادية والتجارية استقرت على قواعد مستوحاة من العلوم المختلفة، وإن كنا نلاحظ هنا نصيب المؤسسات الصغيرة ضعيف لدرجة لا يكاد يذكر، ومن ثم فلا مناص من إيجاد أداة تمكن من تنظيم دخول الفكر المؤسسي إلى هذا النوع من المؤسسات[2].

[1] – موسي سهام، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

[2] – عليان نبيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 105.

الفرع06: المشاكل المرتبطة بالمحيط الإقتصادي الكلي

وتتمثل في استقرار المحيط الإقتصادي الكلي، مع عدم الإستقرار الهيكلي لأسعار البترول، والتأخر في تسوية وضبط الإقتصاد الجزئي خاصة فيما يتعلق بعمليات الخوصصة وتكوين الإدارة العمومية[1].

الفرع07: مشاكل مختلفة

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدة مشاكل في الجزائر مختلفة منها ما يفرزها محيطها الداخلي وأخرى ناتجة عن محيطها الخارجي، نلخص أهم هذه المشاكل في[2]:

أولا- نقص تموين الجهاز الإنتاجي من جراء الإنفتاح الإقتصادي: خاصة بالمواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج والتي كانت تضمن استيرادها المؤسسات العمومية باحتكارها للتجارة الخارجية.

ثانيا- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنماط تسيير تتماشى ومتطلبات الإقتصاد التنافسي: حيث تشكل الجودة الشرط الأساسي للنشاط الإقتصادي، فنجد مثلا أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تفرق بين الحساب البنكي الشخصي للمسير المالك وحساب الشركة مما ينجر عنه الخلط في النفقات المنزلية ونفقات المؤسسة، وزيادة على ذلك تطبق تلك المؤسسات محاسبة تقليدية لا تقوم بإجراء عمليات الجرد الدوري.

ثالثا- مشاكل البنية التحتية: حيث مازالت شبكة الطرقات ضعيفة وتوجد الكثير من مناطق البلاد إلى غاية يومنا هذا في عزلة شبه تامة عن بقية المناطق الأخرى وخاصة في الجنوب.

رابعا-عدم فعالية أساليب التكوين: وخاصة في ميدان التقنيات الحديثة للتسيير واقتصاد السوق إدارة الأعمال وتسيير المنتوج وكذا تقنيات البيع والتصدير.

[1] - الطيب داودي، **مرجع سبق ذكره**، ص 82.

[2] - سليمان ناصر، عواطف محسن،قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، **مرجع سبق ذكره**، ص13.

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية بولاية ميلة.

لقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للمكانة الهامة التي تحتلها هذه المؤسسات في الإقتصاد الوطني وسنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية بولاية ميلة خلال الفترة (2004-2015).

المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها بولاية ميلة

من أجل التعرف والتعمق أكثر في تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة وتمركزها في مختلف البلديات، قمنا بإبراز مختلف القطاعات الإقتصادية لها وهذا ما سنحاول التعرف عليه فيما يلي:

الفرع01: التعريف بولاية ميلة

تقع ولاية ميلة بالشمال الشرقي للجزائر على علو 464 متر، تبعد عن البحر الأبيض المتوسط بمسافة 33 كلم، توجد بالجزء الشرقي للأطلس التلي، وهي سلسلة جبال تمتد من الغرب إلى الشرق على كامل التراب الشمالي للبلاد، وهي تتربع على مساحة تقدر بـ48054 كلم^2 ما يعادل نسبة 0,14% من المساحة الإجمالية للجزائر يقطنها حوالي 784.363 نسمة (إحصاء 2009)

إداريا فإن الولاية مقسمة إلى 13 دائرة تتكون من 32 بلدية.

تتميز ولاية ميلة بموقع استراتيجي هام بين الساحل والهضاب العليا، وهذا يجعلها محور تبادل اقتصادي زيادة على هذا فإن الولاية تمنح مجالات واسعة الإستثمار تجعلها قطب جهوي تنموي في جميع القطاعات الإقتصادية الهامة خاصة مع وجود امتيازات تساعد على جعل الولاية قاطرة للتنمية المستدامة يمر بها الطريق السيار شرق-غرب، السكة الحديدية، قرب الولاية من ميناء جن جن بجيجل قرب الولاية من مطارات قسنطينة وجيجل، وجود أكبر سد في الجزائر (سد بني هارون 960 مليون م^3)، فهي تعتبر ولاية فلاحية بالدرجة الأولى لأن نسبة السكان في الريف تقدر بـ57,16% من عدد السكان الإجمالي.

الفرع02: توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بولايـــة ميلة، حسب قطاعات النشاط الإقتصادي، **الفترة (2010-2013)**

العدد	طبيعة النشاط	عدد المؤسسات	النسبة %
1	الفلاحة و الصيد البحري	59	1.12
2	المياه و الطاقة	2	0.04
3	المحروقات	0	0.00
4	خدمات الأشغال البترولية	1	0.02
5	المناجم و المحاجر	42	0.79
6	الحديد والصلب	86	1.63
7	مواد البناء	274	5.18
8	البناء والأشغال العمومية	1933	36.58
9	الكمياء، البلاستيك، المطاط	8	0.15
10	صناعة غذائية	273	5.17
11	صناعة النسيج	15	0.28
12	صناعة الجلد	0	0.00
13	صناعة الخشب والفلين وتحويل الورق	279	5.28
14	صناعات مختلفة	12	0.23
15	النقل و المواصلات	429	8.12
16	التجارة	724	13.70
17	الفندقة و الاطعام	273	5.17
18	خدمات للمؤسسات	294	5.56
19	خدمات للعائلات	285	5.39
20	مؤسسات مالية	12	0.23
21	أعمال عقارية	10	0.19
22	خدمات للمرافق الجماعية	274	5.18
المجموع		5285	100.00

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لمديرية الصناعة والمناجم.

يمكن توضيح معطيات الجدول في الشكل التالي:

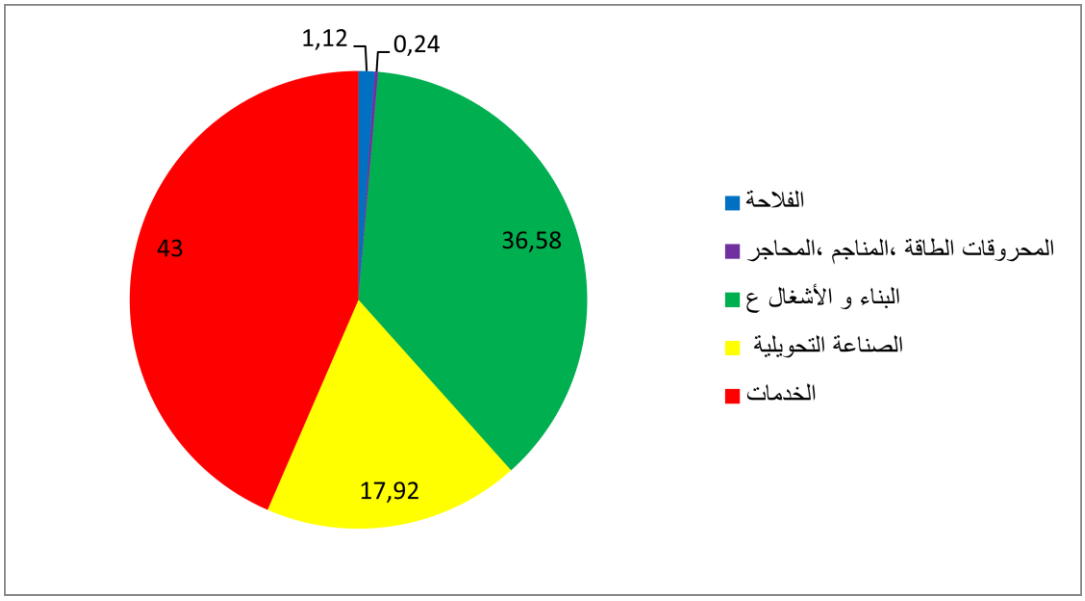

شكل رقم3-1 : دائرة نسبية لتوزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الإقتصادي لسنة 2010.

من خلال الجدول والشكل أعلاه لتوزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الإقتصادي لسنة 2010 نلاحظ أن توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات قد حاز على النسبة الأكبر التي تمثل 43,54 % ثم تليها نسبة 36,58% في قطاع البناء والأشغال العمومية، ثم تليها باقي القطاعات الأخرى(الصناعة التحويلية، الفلاحة، وأخيرا المحروقات بنسبة ضعيفة 0,85%).

إذن فإن قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية هما القطاعين الحائزين على أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم3-8: توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات الإقتصادية لسنة 2011

مجموع فروع النشاط	2011	النسبة %
الفلاحة		
الفلاحة و الصيد البحري	60	**1.09**
المجموع الجزئي 1	**60**	**1.09**

المحروقات ،الطاقة المناجم و المحاجر		
المياه و الطاقة	2	0.04
المحروقات	1	0.02
خدمات الأشغال البترولية	1	0.02
المناجم و المحاجر	40	0.73
المجموع الجزئي 2	**44**	**0.80**
البناء والأشغال العمومية		
البناء والأشغال العمومية	1944	35.30
المجموع الجزئي 3	**1944**	**35.30**
الصناعة التحويلية		
الحديد والصلب	79	1.43
مواد البناء	278	5.05
الكمياء، البلاستيك، المطاط	6	0.11
صناعة غذائية	323	5.87
صناعة النسيج	19	0.35
صناعة الجلد	0	0.00
صناعة الخشب والفلين وتحويل الورق	282	5.12
صناعات مختلفة	8	0.15
المجموع الجزئي 4	**995**	**18.07**
الخدمات		
النقل و المواصلات	410	7.45
التجارة	762	13.84
الفندقة و الاطعام	271	4.92
خدمات للمؤسسات	340	6.17
خدمات للعائلات	324	5.88

0.22	12	**مؤسسات مالية**
0.15	8	**أعمال عقارية**
6.12	337	**خدمات للمرافق الجماعية**
44.74	**2464**	**المجموع الجزئي 5**
100.00	**5507**	**المجموع الكلي**

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لمديرية الصناعة والمناجم.

يمكن توضيح معطيات الجدول في الشكل التالي:

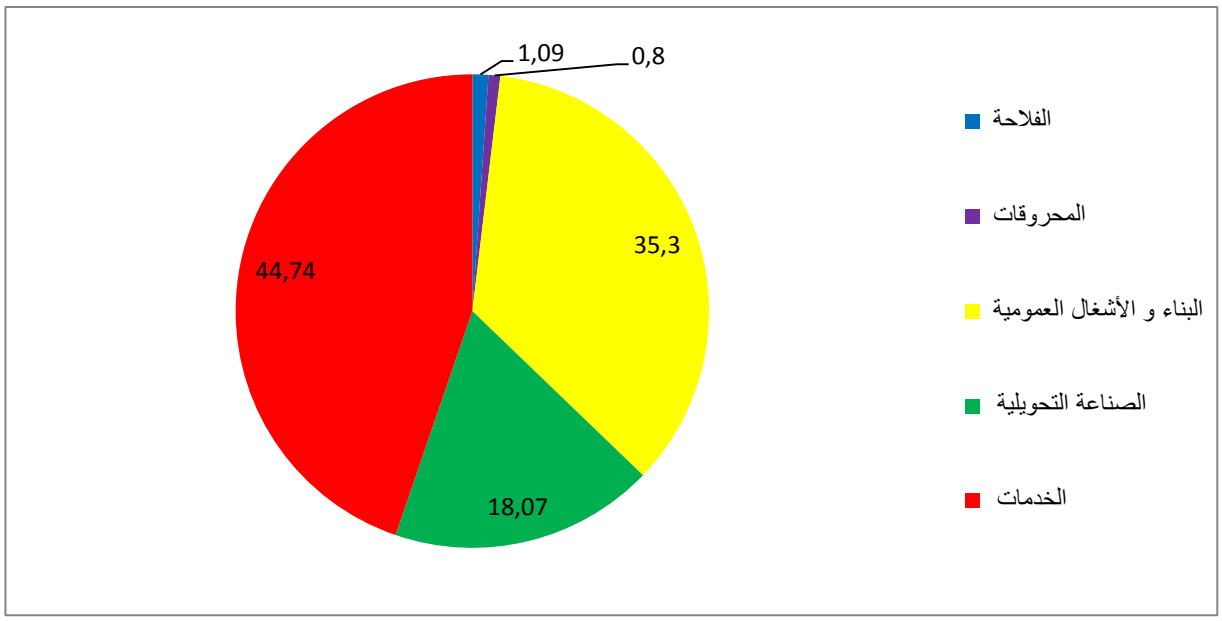

شكل رقم3-2 : دائرة نسبية لتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الإقتصادي لسنة 2011.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أيضا أن توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات لا يزال يحتل النسبة الأكبر إذ تزايدت النسبة من 43.54% في سنة 2010 إلى 44,74% سنة 2011 بالإضافة إلى قطاع الصناعة التحويلية.

بالمقابل نلاحظ وجود انخفاض في توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الفلاحة والمحروقات، الطاقة والمناجم، المحاجر، البناء والأشغال العمومية.

الجدول رقم3-9: توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات الإقتصادية لسنة 2012.

مجموع فروع النشاط	2012	النسبة %
الفلاحة		
الفلاحة و الصيد البحري	71	**1,26**
المجموع الجزئي 1	**71**	**1,26**
المحروقات ،الطاقة المناجم و المحاجر		
المياه و الطاقة	2	0,04
المحروقات	1	0,02
خدمات الأشغال البترولية	1	0,02
المناجم و المحاجر	40	0,71
المجموع الجزئي 2	**44**	**0,78**
البناء والأشغال العمومية		
البناء والأشغال العمومية	2006	35,63
المجموع الجزئي 3	**2006**	**35,63**
الصناعة التحويلية		
الحديد والصلب	79	1,40
مواد البناء	292	5,19
الكمياء، البلاستيك، المطاط	6	0,11
صناعة غذائية	345	6,13
صناعة النسيج	19	0,34
صناعة الجلد	0	0,00
صناعة الخشب والفلين وتحويل الورق	283	5,03
صناعات مختلفة	8	0,14

المجموع الجزئي 4	**1032**	**18,33**
الخدمات		
النقل و المواصلات	417	7,41
التجارة	764	13,57
الفندقة و الاطعام	271	4,81
خدمات للمؤسسات	341	6,06
خدمات للعائلات	325	5,77
مؤسسات مالية	12	0,21
أعمال عقارية	8	0,14
خدمات للمرافق الجماعية	339	6,02
المجموع الجزئي 5	**2477**	**44,00**
المجموع الكلي	**5630**	**100,00**

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لمديرية الصناعة والمناجم.

يمكن توضيح معطيات الجدول في الشكل التالي:

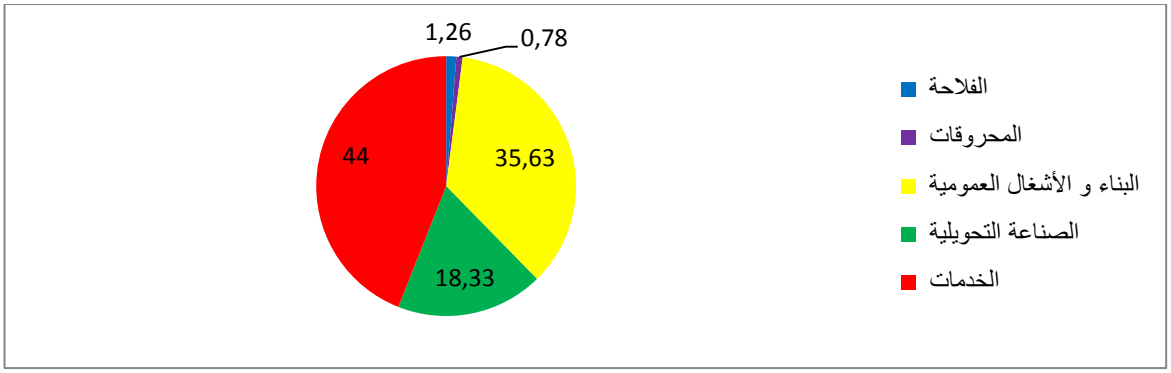

شكل رقم3-3: دائرة نسبية لتوزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الإقتصادي لسنة 2012.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات لا يزال يحتل النسبة الأكبر لكن انخفض قليلا سنة 2012 بالإضافة إلى قطاع المحروقات والطاقة، المناجم والمحاجر.

بالمقابل نلاحظ وجود ارتفاع طفيف في توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة التحويلية والبناء والأشغال العمومية والفلاحة.

الجدول رقم3-10: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات الإقتصادية لسنة 2013.

مجموع فروع النشاط	2013	النسبة %
الفلاحة		
الفلاحة و الصيد البحري	81	1.34
المجموع الجزئي 1	**81**	**1.34**
المحروقات ،الطاقة المناجم و المحاجر		
المياه و الطاقة	2	0.03
المحروقات	1	0.01
خدمات الأشغال البترولية	1	0.01
المناجم و المحاجر	40	0.66
المجموع الجزئي 2	**44**	**0.73**
البناء والأشغال العمومية		
البناء والأشغال العمومية	2091	34.70
المجموع الجزئي 3	**2091**	**34.70**
الصناعة التحويلية		
الحديد والصلب	83	1.38
مواد البناء	309	5.13
الكمياء، البلاستيك، المطاط	9	0.15
صناعة غذائية	360	5.97
صناعة النسيج	28	0.46

صناعة الجلد	0	0.00
صناعة الخشب والفلين وتحويل الورق	332	5.50
صناعات مختلفة	10	0.17
المجموع الجزئي 4	**1131**	**18.76**
الخدمات		
النقل و المواصلات	492	0.16
التجارة	821	13.62
الفندقة و الاطعام	326	5.41
خدمات للمؤسسات	371	6.16
خدمات للعائلات	343	5.70
مؤسسات مالية	12	0.20
أعمال عقارية	17	0.28
خدمات للمرافق الجماعية	298	4.95
المجموع الجزئي 5	**2680**	**44.47**
المجموع الكلي	**6027**	**100.00**

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لمديرية الصناعة والمناجم.

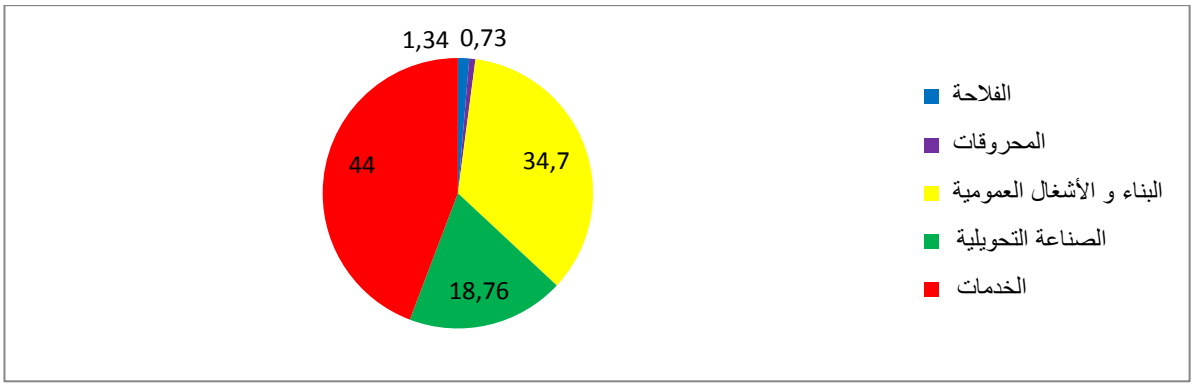

شكل رقم 3-4: دائرة نسبية لتوزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الإقتصادي لسنة 2013.

نلاحظ أن توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات قد ارتفع بنسبة قليلة 0.47% في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 بالإضافة إلى الفلاحة والصناعة التحويلية في حين نلاحظ وجود انخفاض في توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الأخرى (المحروقات، الطاقة، المناجم والمحاجر، البناء والأشغال العمومية).

الجدول رقم3-11: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الإقتصادي.

السنوات / قطاعات النشاط	2010		2011		2012		2013	
	عدد المؤسسات	النسبة %	عدد المؤسسات	النسبة %	عدد المؤسسات	النسبة %	عدد المؤسسات	النسبة %
الفلاحة	59	1.12	60	1.09	71	1.26	81	1.34
المحروقات، الطاقة المناجم و المحاجر	45	0.85	44	0.80	44	0.78	44	0.73
البناء والأشغال العمومية	1933	36.58	1944	35.30	2006	35.63	2091	34.70
الصناعة التحويلية	947	17.92	995	18.07	1032	18.33	1131	18.76
الخدمات	2301	43.54	2464	44.74	2477	44.00	2680	44.47
المجموع الكلي	5285	100.00	5507	100.00	5630	100.00	6027	100.00

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية لمديرية الصناعة والمناجم.

يتضح من خلال الجدول أن قطاع الخدمات يحتل الصدارة، إذ يستحوذ على أكبر عدد من مجموع المؤسسات المنشأة بولاية ميلة، حيث انتقل من 2301 مؤسسة سنة 2010 ليصل إلى 2680مؤسسة سنة 2013.

ثم يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية،أما قطاع الفلاحة فلم تتعدى حصته نسبة1.34% بالرغم من أن الولاية فلاحية بالدرجة الأولى لإمتلاكها العديد من الإمكانيات الفلاحية الممكن استغلالها وتليه باقي القطاعات بنسب ضعيفـــــة.

الفرع03: توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بلديات ولاية ميلة.

الجدول رقم3-12: تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بلديات الولاية سنة 2014

معدل التمركز= (عدد المؤسسات/السكان) = 1000.

البلديات	عدد المؤسسات	عدد السكان	معدل التمركز
ميلة	1390	70616	19.68
عين التين	80	8175	9.79
سيدي خليفة	82	4985	16.45
القرارم قوقة	360	43517	8.27
حمالة	45	11570	3.89
سيدي مروان	179	23878	7.50
الشيقارة	62	15226	4.07
واد النجاء	194	20438	9.49
أحمد راشدي	98	16632	5.89
زغاية	147	18203	8.08
فرجيوة	512	52259	9.80
يحيى بني قشة	114	12323	9.25
بوحاتم	139	21113	6.58
دراجي بوصلاح	49	10446	4.69
تسدان حدادة	79	17837	4.43
مينا زارزة	66	23369	2.82
ترعي باينان	119	24122	4.93
تسالة	64	16151	3.96
أعميرة آراس	74	19994	3.70
عين البيضاء أحريش	77	21606	3.56
عياضي باریاس	48	6677	7.19
الرواشد	212	27969	7.58
تيرقنت	62	9616	6.45
شلغوم العيد	899	87127	10.32
وادي العثمانية	262	42590	6.15
عين ملوك	79	14818	5.33
تاجنانت	381	56531	6.74
بن يحيى عبد الرحمن	55	10499	5.24
أولاد خلوف	44	12047	3.65
التلاغمة	264	50341	5.24
واد سقان	72	13955	5.16
المشيرة	64	13666	4.68
المجموع	**6372**	**798296**	**7.98**

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية لمديرية الصناعة والمناجم.

يتضح من الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة لا تحقق التوازن الجهوي، حيث تستحوذ عاصمة الولاية لوحدها على 1390 مؤسسة من مجموع المؤسسات المنشأة في الولاية، كما يتضح أن البلديات الحضرية (فرجيوة، شلغوم العيد، تاجنانت، القرارم قوقة) من أصل 32 بلدية تستحوذ على 2152 من مجموع المؤسسات.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في ولاية ميلة

تعتبر الوكالات الوطنية التي أنشأتها الدولة بمثابة الهيئات الداعمة للمساهمة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المحلية بولاية ميلة من بينها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

الفرع01: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ENSEj) في توفير مناصب الشغل

أولا- نشأة الوكالة وتعريفها: أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 7417 الموافق لـ 8 سبتمبر سنة 1996، وتعرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بأنها: هيئة ذات طابع خاص توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ومقرها بمدينة الجزائر ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناءا على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل، كما يمكن أن تحدث الوكالة أي فرع جهوي أو محلي بناءا على قرار مجلسها التوجيهي[1].

ثانيا- أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تسعى هذه الوكالة إلى تشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة من بين أهدافها[2].

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.
- دعم الإستثمار في القطاع الإقتصادي المولد لمناصب العمل.
- ترقية التكوين التأهيلي بغرض تسيير الإندماج في عالم الشغل.
- ترقية تشغيل الشباب.

[1] - منشورات خاصة بـ ENSEJ

[2] - منشورات خاصة، مرجع نفسه.

ثالثا- مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في توفير مناصب الشغل: لقد سمح التطور المستمر لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ميلة بتوفير مناصب شغل في بعض الوكالات وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم3-13: حصيلة التشغيل للفترة(2008-2011) على مستوى ولاية ميلة

أجهزة التشغيل		مناصب العمل المنشأة 2008			مناصب العمل المنشأة 2009			مناصب العمل المنشأة 2010			مناصب العمل المنشأة 2011		
		ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
جهاز المساعدة على الإدماج المهني	CID	242	469	711	706	1560	2266	716	1955	2671	//	//	5042
	CIP	72	53	125	271	450	721	458	648	1106	//	//	1917
	CFI	1813	00	1813	2685	00	2685	1101	00	1101	//	//	2532
	CTA							200	402	602	//	//	605
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب		178	33	211	968	50	1018	1345	82	1427	//	//	1589
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ENSEJ		95	08	103	117	13	130	451	16	467	//	//	909
الوكالة الولائية للتشغيل AWEM		1931	156	2087	2447	123	2570	2215	143	2358	//	//	2278
المجموع العام		4331	719	5050	7194	2196	9390	6486	3246	9732	//	//	14872

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ملحق رقم01).

يتضح من خلال الجدول أن حصيلة التشغيل لولاية ميلة في بعض الوكالات في تزايد مستمر، حيث انتقل عدد مناصب الشغل ذكور وإناث من 5050 منصب سنة 2008 إلى 14872 منصب سنة 2012 وتتضح المساهمة الكبيرة للوكالة الولائية للتشغيل AWEM في توفير أكبر مناصب شغل وتليها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ ثم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.

الفرع02: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

أولا- نشأة الصندوق وتعريفه: من أجل حماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية في إطار الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر، ثم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-09 المؤرخ في 1994/05/16 والمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 1994/07/06 وفي إطار برنامج محاربة البطالة والإقصاء الجماعي أنيط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 2004 بمقتضى المرسوم التنفيذي 02/04 المؤرخ في 2004/01/03 بأموريـــة تسيير جهاز دعم إحداث النشاطات.

وهذا الصندوق عبارة عن جهاز ينشط في إطار الضمان الإجتماعي، تتمثل مهامه الأساسية في منح تعويضات للعمال الذين تم تسريحهم لأسباب إقتصادية وكذا في تحويل فترة البطالة(سواء كانت طويلة أو قصيرة) إلى فرصة لإعادة التكوين والتأهيل.

ثانيا- مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: للصندوق الوطني لتأمين عن البطالة مهام يقوم بها من بينها:

- ضبط إستمرار بطالة المنخرطين وتحصيل الإشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة ورقابة تسريح العمال.

- تسيير الأداءات المقدمة من قبل المنخرطين.

- مساعدة ودعم البطالين بالإتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإعادة إدماج المستفيدين منهم من آداءات التأمين عن البطالة.

- تأسيس صندوق للإحتياط حتى يمكنه من مواجهة إلتزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف.

- يساهم في إطار مهامه وبالإتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل من استحداث مناصب عمل لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم.

ثالثا- حصيلة جهاز دعم البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر 30-50سنة:

- المرسوم الرئاسي رقم 101/11 المؤرخ في 06 مارس 2011 المتمم للمرسوم الرئاسي رقم 514/03 المؤرخ في ديسمبر 2003 والمراسيم التنفيذية التالية:

- المرسم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03 جانفي 2004.

- المرسوم التنفيذي رقم 11-104 المؤرخ في 06 مارس 2011 المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 03 جانفي 2004 المحدد لشروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع والبالغين من العمر مابين 30-50سنة.

- المرسوم التنفيذي رقم 04-03 المؤرخ في 03 جانفي 2004 المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الإستثمارات البطالين ذوي المشاريع.

جدول رقم3-14: حصيلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بداية من 2004/04/01 إلى غاية 2015/12/31

التعيين	حصيلة 2015 إلى غاية 2015/12/31	الحصيلة الإجمالية
عدد الملفات المودعة	249	5049
عدد الملفات المصادق عليها من طلاف لجنة الإنتقاء و الإعتماد	255	4305
عدد الملفات التي لديها الموافقة البنكية	354	2937
عدد الملفات الممولة	207	2384
عدد المؤسسات في مرحلة الإستغلال	238	1925
عدد مناصب الشغل المنشأة	716	4902

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ملحق رقم 02).

جدول رقم 3-15: الملفات المصادق عليه من طرف لجنة الإنتقاء والإعتماد إلى غاية 2015/12/31.

التعيين	العدد	عدد مناصب الشغل المستحدثة
فلاحة	775	2325
صيد بحري	4	12
النقل	1456	4368
خدمات	1485	4455
البناء و الأشغال العمومية و الري	197	591
الإنتاج	374	1122
أعمال حرة	14	42
المجموع	**4305**	**12915**

المصدر: الوثائق المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 2015 (ملحق رقم02).

في إطار مخطط دعم التنمية وتطبيق برنامج رئيس الجمهورية الخاص بمحاربة البطالة وعدم الإستقرار والتقليل من حدة الفقر، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة انطلاقا من سنة 2004 أولويا، على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و50 سنة إلى غاية 2015/12/31.

ولقد ساهم هذا الأخير على مستوى ولاية ميلة في تمويل عدد معتبر من المشاريع المصغرة، حيث استطاع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أن يمول منذ سنة 2004 إلى غاية

2015/12/31 2384 ملف خاص بالمشاريع في حين أن عدد المشاريع المودعة قد بلغ 5049 مشروع كما نجد أن عدد مناصب الشغل المنشأة تصل إلى 4902 منصب.

في حين أن عدد الملفات المصادق عليها من طرف لجنة الإنتقاء والإعتماد لسنة 2015 في قطاع النقل والخدمات قد بلغ في القطاع الأول 1456 منصب أما القطاع الثاني 1485 منصب في حين أن مناصب الشغل المستحدثة في هذين القطاعين على التوالي 4368 منصب، 4455 منصب، أما عدد ملفات الشغل المصادق عليها في قطاع الفلاحة بلغ 775 والملاحظ أن عدد مناصب الشغل المستحدثـــة في هذا القطاع بلغ 2325 منصب شغل، ثم تأتي باقي القطاعات(الإنتاج، البناء والأشغال العمومية، أعمال حرة، صيد بحري).

ومنه نستخلص أن نسبة المشاريع المصادق عليها هي 85.27% من الملفات المودعة.

الفرع03:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستغلال الموارد المحلية المتاحة في ولاية ميلة بالنسبة للقطاع الفلاحي

إن التنمية المحلية تعتمد بالدرجة الأولى على إستغلال الموارد المحلية، وفي هذا الخصوص تمتلك ولاية ميلة العديد من الإمكانيات الإقتصادية الممكن استغلالها لتفعيل التنمية المحلية في الولاية ومعرفة الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استغلال الموارد المحلية المتوفرة على مستوى ولاية ميلة.

تعتبر ولاية ميلة فلاحية بالدرجة الأولى إذ تقدر مساحتها الزراعية الإجمالية ب315.745 هكتار، منها 237.557 هكتار مستغلة و23.049 هكتار مساحة رعوية و38.695 هكتار غابات، ويتميز القطاع بزراعة الحبوب حيث قدر الإنتاج لسنة 2009 و2010 ب1.589.793 قنطار بالإضافة إلى الخضروات ب654.827 قنطار،الحبوب الجافة 18.053 قنطار كما تمتلك الولاية قدرة على إنتاج الزيتون حيث قدر إنتاجها لسنة 2010 ب69835 قنطار وهذا ما يؤكد المساهمة المعتبرة لهذه المؤسسات في استغلال مواردها المتاحة من أجل تحقيق التنمية المحلية[1].

[1] – من إعداد الطالبات بالإعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية لمديرية الصناعة والمناجم.

خلاصة الفصل :

كخلاصة لما سبق يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أولويات الحكومة الجزائرية في إطار تكييف الإقتصاد الوطني مع التغيرات التي يشهدها الإقتصاد العالمي ومتطلبات الإنتقال إلى اقتصاد السوق، فتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر مرتبط بإهتمام الدولة.

حيث تناولنا في فصلنا هذا تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تنمية مختلف القطاعات.

كما حاولنا إلقاء نظرة عامة تتجلى في دراستنا للمعطيات الإحصائية حول بعض وكالات التمويل في ميلة، وخصصنا بالذكر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ومدى مساهمة هذه الوكالات في تحقيق التنمية في الولايــة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

من خلال دراستنا لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المحلية –ولاية ميلة– ولمحاولة حل الإشكالية المطروحة والمتمثلة في: "ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية".

ولقد قمنا في هذا البحث بالتعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإستناد إلى تعاريف مختلف الدول المتقدمة والنامية، بالرغم من الصعوبات التي واجهتها نظرا للإختلاف الكبير لوجهة نظر كل دولة، وقد تطرقنا أيضا إلى مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي وبالرغم من هذه الأهمية إلا أنه وجب علينا تدليل المشاكل التي تعرقلها وتعيق تطورها.

ثم حاولنا التعرف على التنمية المحلية بمختلف جوانبها فتوصلنا إلى أنها عبارة عن أسلوب من أساليب العمل، لتنمية وتطوير المجتمع وتحسين ظروفه من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، كما أنها ترتكز على مجموعة من المقومات التي تؤهلها للقيام بدورها.

وكان علينا إبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بالنسبة للجزائر إدراكا منها للدور الفعال الذي تؤديه في تحقيق التنمية المحلية، حيث قمنا بإسقاط دراستنا على الجانب التطبيقي المتمثل في دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية بولاية ميلة من خلال الجانب النظري.

نتائـــــــج البحث:

رغم تعدد وإختلاف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها مختلف الدول والهيئات حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات، فإنها تتفق في مجملها على الدور التنموي الذي تلعبه على جميع الأصعدة وفي جميع المجالات.

– تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات كبيرة أمام التحولات الإقتصادية التي يشهدها العالم في ظل العولمة والإنفتاح الإقتصادي وهذا ما أدى إلى زيادة مشاكلها من بينها مشكل التمويل، مشكل العقار إلى جانب المشاكل القانونية والإدارية.

– تعتبر التنمية المحلية وسيلة لتقليل الفجوة الإقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية.

– تهدف التنمية المحلية إلى زيادة الدخل القومي، رفع مستوى المعيشة، القضاء على الفقر والجهل والتخلف.

– تواجه التنمية المحلية عدة مشاكل لتحقيق هذه الأهداف من بينها المشاكل السياسية والإجتماعية والإدارية والثقافية.

– للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في تحقيق التنمية المحلية وذلك لما تتمتع به من خصائص تجعلها قادرة على توفير مناصب العمل، الحد من الفقر. **وهذا ما يثبث صحة الفرضية الأولى.**

– سعت الجزائر إلى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإعتماد على الهيئات الداعمة وإتباعها للإجراءات المتخذة من طرف سلطاتها إلا أنها لا تزال تواجه العديد من المشاكل والتي تعرقل نشأتها ونموها. **وهذا ما يثبث صحة الفرضية الثانية.**

– عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة تزايدا مستمرا خلال السنوات الأخيرة وهذا من خلال توفيرها لعدد معتبر من مناصب العمل، والقدرة على الحد من الفقر واستغلال الموارد المحلية بالولاية لكن مساهمتها تبقى دون المستوى المطلوب. **وهذا ما يثبث صحة الفرضية الثالثة.**

التوصيات والإقتراحات: بالإضافة إلى النتائج المتوصل إليها سابقا يمكننا أن ندرج مجموعة من التوصيات والمقترحات كما يلي :

– العمل على تحقيق نمو إقتصادي إيجابي دائم ومستمر في القطاع خارج المحروقات لأنه السبيل لمواجهة مشكلة نقص الموارد والبطالة والفقر ونقص المرافق الإجتماعية والإقتصادية.

– تدعيم وتشجيع المشاركة الشعبية والعمل التطوعي المنظم من خلال إقامة مشاريع مختلفة.

– تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي سوف ينعكس إيجابا على سوق العمل ومنه على التنمية الإقتصادية ككل.

– الإكثار من الندوات والمحاضرات والمعارض الوطنية والدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإتاحة الفرصة أمام أصحاب هذه المؤسسات للإحتكاك وتبادل التجارب.

– تشجيع نظام المشاركة الذي يقوم على مبدأ استغلال الفوائض المالية لدى الأعوان الإقتصاديين وتحويليها إلى أوراق مالية للمساهمة في إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

آفاق الدراســــــــــة:

من خلال هذا الموضوع تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنعاش التنمية المحلية، فيجب العمل على تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تمويل مختلف المشاريع الإستثمارية التي تساهم في إثراء التنمية المحلية.

" وتمت بحمد الله "

الملخص

ملخـــص:

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المحلية نابع لما تتميز به من سهولة التأسيس وقدرتها على تحقيق الفعالية والكفاءة، وهذا ما نتج عنه مساهمتها في توفير فرص عمل جديدة وفي خلق القيمة المضافة، الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تحظى بالعناية الفائقة من مختلف الدول المتقدمة والنامية خاصة منها الجزائر التي تسعى إلى النهوض بهذا النوع من المؤسسات من أجل تحقيق تنمية محلية شاملة ضمن مختلف المناطق المكونة لها، وباعتبار أن ولاية ميلة من الولايات التي تسعى إلى المساهمة في تحقيق التنمية المحلية من خلال استغلال جميع هياكل دعم هذه التنمية والتي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها أهم مدخل.

فقد جاء هذا البحث كمحاولة منا لإبراز دور هذه الأخيرة في توفير مناصب الشغل والحد من الفقر واستغلال الموارد المحلية بهذه الولاية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الحلية.

Abstract

The importance of corporations and their role in local development stems due to its ease of incorporation and the ability to achieve effective and efficient, and this has resulted in a contribution to the creation of new jobs opportunities in the creation of value-added, which made these institutions are superior from various developed and developing countries care especially including Algeria, which seeks to promote this type of institutions in order to achieve a comprehensive local development within the various constituent regions, given that Mila Province of states that seek to contribute to local development by taking advantage of all the structures to support this, which

are small and medium enterprises development where the main entrance. This research has us was an attempt to highlight the latter 's role in the provision of jobs and the reduction of poverty and the exploitation of local resources in this state .

Key words: small and medium enterprises, bossing development

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

✓ **الكتب:**

1- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2009م/1430هـ.

2- رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الطبعة الأولى إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

3- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

4- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

5- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، الطبعة الأولى**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

6- ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطيعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1422هـ/2002م.

7- مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

8- نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية الأسس النظريات التطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

9- نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات ص و م في الجزائر**، الطبعة الأولى الجزائرية للكتاب، الجزائر، 1428هـ /2007م.

✓ **المقالات (مجلات):**

1- أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 40، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق 2009.

2- بيان حرب، **دور المشروعات ص و م في التنمية الإقتصادية**، مجلة جامعة دمشق 2006.

3- شريف غياط محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول،2008.

4- شبوطي حكيم، **الدور الإقتصادي والإجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الثالث، جامعة مجمد خيضر، بسكرة.

5- الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية والواقع والمعوقات**، مجلة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة بسكرة،2011.

6- علواني عمار، **دور المؤسسات ص و م في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010 .

7- عناني ساسية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد السادس عشر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2014.

8- كمال قاسمي، **تطلبات تأهيل نظم إدارة الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، العدد التاسع، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2009.

9- محمود المرسى لاشين، **تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة الأزهر 2004.

10- منى مسغوني، **نحو آداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2012.

✓ **الرسائل**

1- أتشي شعيب، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطليات شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر،2008/2007.

2- برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2011 /2012.

3- بن دادة خير الدين، **الحوكمة كآلية لتحسين الآداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص: تسييير المؤسسات ص و م، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011 /2012.

4- بن نعمان محمد، **مساهمة المؤسسات ص و م في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2012/2011.

5- بوزيان جواهر، **واقع التخطيط الإستراتيجي في المؤسسات ص و م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات ص و م، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2010.

6- خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر دوافع وآفاق**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، الفرع: التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010 /2011.

7- زراية أسماء، **آثار سياسة التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطـــة على النمو الإقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماستير أكاديمي، تخصص: نقود ومالية المؤسسات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.

8- زهواني رضا، **تحسين تخطيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2006 /2007.

9- زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير قسم علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/ 2007.

سعدية وسام، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في (المسار)، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

10- شوية أعراب، **دور نظام المعلومات الإدارية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010.

11- صالحي سامي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصادية المالية والبنوك، جامعة العقيد أكلي محند أو الحاج بالبويرة، 2015/2014.

12- صكصك محمد أمين، **القرض الإيجاري فرصة أمام المؤسسات ص و م**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات ص و م، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011.

13- طالبي خالد، **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات ص و م**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: التمويل الدولي للمؤسسات النقدية والمالية، جامعة منثوري قسنطينة،2010 / 2011.

14- طبشي وهيبـــة، **الإستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية لدى المؤسسات ص و م**، تخصص: مؤسسات ص و م، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2012/2011.

15- العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره العلوم الإقتصادية، جامعة منثوري قسنطينة،2011/2010.

16- عزيزي أحمد عكاشة، **تأهيل المؤسسات ص و م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، جامعة وهران، الجزائر،2013/2012.

17- عماري جمعي، **استراتيجية التصدير في المؤسسات ص و م الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص: تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010.

18- عمران عبد الحكيم، **استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات ص و م**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص: علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2007/2006.

19- قريشي محمد الأخضر، **التمويل الإسلامي كتوجه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

20- قزال أحلام، **دور نظام المعلومات في التسيير الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012/2011.

21- قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

22- محسن يخلف، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة عامة وإدارية وإقليمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.

23- محمد بالخير، **التنمية المحلية وانعكاساتها الإجتماعية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع التنظيم العمل، كلية العولم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر،2005/2004.

24- محمد خشون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية**، رسالة مقدمة لنل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة عامة وإدارة إقليمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.

25- مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس ،سطيف، 2011/2008.

26- موسى سهام، **مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذاة الإستراتيجية لتكنلوجيا الأنترنيت على آداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 /2014.

27- نبيلة عليان، **الدور التنموي للمؤسسات ص و م**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص: مالية المؤسسات، جامعة العقيد أكلي محند أو لحاج، البويرة، 2015/2014.

28- نذيرة بوزيد، **دور المسير في تسيير الكفاءات البشرية بالمؤسسات ص وم**، مذكرة مقدمة لإستكمال نيل شهادة الماستر، تخصص :تسيير المؤسسات ص و م جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2011.

29- ياسين أم الخير، **دور المؤسسات ص و م الفلاحية في التنمية الإقتصادية المحلية**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات ص و م جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010.

30- يوسفي نور الدين، **الجباية المحلية ودورها تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة،2010/2009.

✓ **الملتقيات**

1- بوهزة محمد، بن يعقوب الطاهر، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الإقتصاديات

المغاربية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر يومي 25-28 ماي 2003.

2- سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات ص و م بالصيغ المصرفية الإسلامية،** مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، حول الإقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، أيام 23-24 فيفري2011.

3- سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول،** مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول تقييم اسراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لاستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثلثة بالجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي29/28 أكتوبر2014.

4- شريف بوقصيبة، علي بوعبد الله، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5 /6 ماي 2013.

5- غالم عبد الله، سبع حنان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الإقتصاد الوطنـــي،** مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر5-6 ماي،2013.

6- غياط شريف، بوقموم محمد، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات ص و م ودورها في التنمية،** مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات في الدول العربية، جامعة قالمة، يومي 17 و18 أفريل 2006.

7- محمد عجيلة وآخرون، **أبجديات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات ص و م الجزائرية** ،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني: واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات ص و م في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي5-6ماي 2013.

- ✓ - **منشورات**

1- منشورات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2- نشريات مقدمة من طرف مديرية الصناعة والمناجم.

3- وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

4- وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار.

- ✓ **المواقع :**

1- http: //iefpedia.com/arab/wp.content/uploads/2011.06 .

2- www.tunisieindustrie.nat.tn/fr/download/news/oadim/07.pdf1

3- www.univ.skikda.dz/doc.site/revus.sH/article46.pdf

الملاحق

حصيلـــة التشغيـــل للسنـــوات 2008-2009-2010-2011

علـــى مستـــوى ولايـــة ميلـــة

أجهزة التشغيل		مناصب العمل المنشأة 2008			مناصب العمل المنشأة 2009			مناصب العمل المنشأة 2010			مناصب العمل المنشأة 2011		
		ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
جهاز المساعدة على الإدماج المهني	CID	242	469	711	706	1560	2266	716	1955	2671	//	//	5042
	CIP	72	53	125	271	450	721	458	648	1106	//	//	1917
	CFI	1813	00	1813	2685	00	2685	1101	00	1101	//	//	2532
	CTA							200	402	602	//	//	605
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ		178	33	211	968	50	1018	1345	82	1427	//	//	1589
الصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC		95	08	103	117	13	130	451	16	467	//	//	909
الوكالة الولائية للتشغيل AWEM		1931	156	2087	2447	123	2570	2215	143	2358	//	//	2278
المجموع العام		4331	719		7194	2196		6486	3246		//	//	
		5050			**9390**			**9732**			**14872**		

الملحق 01:

الملحق رقم 02 :

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

الوكالة الولائية ميلة

1- حصيلة جهاز دعم البطالين

ذوي المشاريع البالغين من العمر بين 30-50 سنة

_ المرسوم الرئاسي رقم 101/11 المؤرخ في 06 مارس 2011 المتمم للمرسوم الرئاسي رقم 514/03 المؤرخ في ديسمبر 2003 و المراسيم التنفيذية التالية.

_المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03 جانفي 2004

_ المرسوم التنفيذي رقم 11-104 المؤرخ في 06 مارس 2011 المعدل و المتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 03 جانفي 2004 المحددة لشروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع و البالغين من العمر ما بين 30-50 سنة

_ المرسوم التنفيذي رقم 04-03 المؤرخ في 03 جانفي 2004 المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الاستثمارات البطالين ذوي المشاريع.

جدول رقم : حصيلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

حيث يمكن تلخيص هذه حصيلته بداية من 2004/04/01 الى غاية 2015/12/31 في ما يلي :

التعيين	حصيلة 2015 إلى غاية 31.12.2015	الحصيلة الإجمالية
عدد الملفات المودعة	249	5049
عدد الملفات المصادق عليها من طرف لجنة الانتقاء و الاعتماد	255	4305
عدد الملفات التي لديها الموافقة البنكية	354	2937
عدد الملفات الممولة	207	2384
عدد المؤسسات في مرحلة الاستغلال	238	1925
عدد مناصب الشغل المنشاة	716	4902

جدول رقم : الملفات المصادق عليها من طرف لجنة الانتقاء و الاعتماد الى غاية 2015/12/31

رقم	التعيين	العدد	عدد مناصب الشغل المستحدثة
01	فلاحة	775	2325
02	صيد بحري	4	12
03	النقل	1456	4368
04	خدمات	1485	4455
05	البناء و الأشغال العمومية و الري	197	591
06	الإنتاج	374	1122
07	اعمال حرة	14	42
	المجموع	4305	12915

نستخلص من الجدول أعلاه أن نسبة المشاريع المصادق عليها هي 85.27 % من الملفات المودعة

ونستخلص ان القطاع الفلاحي يمثل نسبة 19,69 % من مجموع الإجمالي للمشاريع الممولة

تعريف المعلومات الإحصائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 2015 .